



السلطة والفتوى السياسية في العصر العباسي الأول (٥١٣٢-٥٢٣٤/٧٥٠م-٨٤٧م)

راكان ذعار المطيري*

قسم الدراسات الاجتماعية- كلية التربية الأساسية- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
rakanal-mutairi@hotmail.com

المستخلص:

في زمن النبي الكريم(ص) كانت الفتاوى أو الرد على تساؤلات المسلمين تتم وفق منهج رباني وبوحي إلهي، حيث كانت تنزل على النبي الكريم من السماء على هيئة نصوص قرآنية أو يوحى إليه ولا تتلى كما يتلى القرآن وهو ما عرف بالسنة النبوية. بعد وفاة النبي تولى كبار الصحابة مهمة الإفتاء من بعده، حيث إعتدوا بشكل رئيسي في فتاويهم على مصدرين: هما القرآن والسنة. كذلك تحاشوا في فتاويهم الرد على الأمور التي لم تحدث ولم تقع. مع وصول بني أمية للحكم تغيرت مجرى أمور الفتوى، فقد أدى الخلاف بين المسلمين على شرعية حكم بني أمية إلى إنقسام المسلمين إلى فرق سياسية كالخوارج والشيعة وغيرهم، والتي سرعان ما تلبست هذه الفرق بغطاء مذهبي، حيث سعى مناصريها من الفقهاء إلى مهاجمة السلطة الأموية والتشكيك في شرعية حكمهم. في المقابل، قامت السلطة الأموية بحشد مؤيديها من رجال الدين للرد على مخالفيهم والتأكيد على مبدأ طاعة ولي الأمر وعدم جواز الخروج عليه. هذا الأمر إستمر خلال العصر العباسي الأول، ولكن تطور الخلاف بين السلطة وفقهاء الدين الى مسائل عقدية فلسفية كمسألة خلق القرآن، حيث تبنت السلطة العباسية هذا الرأي وحاولت جاهدة فرضه على عامه الناس بمن فيهم الفقهاء وهو ما أحدث صراعاً فقهياً وفكرياً حاداً بين الطرفين، إستخدمت خلاله السلطة العباسية البطش والتنكيل ضد كل من خالفها الرأي من رجال الدين. أيضاً من الأمور الملاحظة خلال العصر العباسي الأول أن السلطة إستخدمت أحياناً تهمة الزندقة وما جاء فيها من فتاوى تبيح قتل صاحبها كوسيلة للتخلص من بعض رجال الدولة المرموقين الذين أخذت السلطة تتشكك في مصداقية ولائهم للبيت العباسي. في هذه الدراسة سوف نتناول بشي من التفصيل هذه العلاقة بين السلطة الحاكمة والفتاوى السياسية المخالفة لها خلال العصر العباسي الأول.

مقدمة:

إن مفهوم الفتوى الدينية بمفهومها الشامل والعام تقوم على مبدأ الإجابة على تساؤل مطروح لمسأله معينه في ظل حدود ما أقرته الشريعة الإسلامية من نصوص صريحة في القرآن والسنة، فإذا لم يجد المفتي نصاً بذلك انتقل إلى الاجتهاد وذلك في إطار ما يعرف بروح التشريع الإسلامي، ثم ينتقل بعد ذلك إلى باب القياس، وأخيراً الإجماع، وهو المصدر الأخير من مصادر التشريع الإسلامي، والذي تعزز في وقتنا الحالي في ظل الثورة التكنولوجية للاتصالات.

كانت الفتوى في زمن النبي الكريم (ص) قائمة على ما ينزل على رسول الله من الوحي الإلهي بنصوص قرآنيه أو ما يوحى إليه من السماء، ولا تتلى كما يتلى القرآن وقد عرف ذلك بالسنة النبوية، حيث يعرفها فقهاء الحديث بأنها كل ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير، وقد أصل القرآن ذلك بقوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى".

بعد وفاة النبي الكريم وتوقف نزول الوحي، إنتقل أمر الإفتاء إلى صحابة الرسول، فكان منهم المقل خوفاً وورعاً من جسامه الفتوى ووجود من يفهم الفتوى من الصحابة الآخرين، ومنهم الكثير من أمثال عمر بن الخطاب، وعبدالله بن العباس، وعبدالله بن مسعود، والسيدة عائشة أم المؤمنين وغيرهم. وقد اعتمد الصحابة في فتاويهم على النص فيما ورد في القرآن والسنة، وبذلك لم يجتهدوا في مسألة فيها نص. أيضاً تحاشى الصحابة الخوض في المسائل التي لم تقع وتقوم على الافتراض، فقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال " لا يحل لكم أن تسألوا عما لم يكن، فإنه قد قضى فيما هو كائن". كذلك راعى الصحابة في فتاويهم المصلحة العامة من خلال مسلك الرحمة والتيسير في مسائل المنع والإباحة، ففي هذا يقول علي بن أبي طالب " ألا أنبئكم بالفقيه حق الفقيه؟ من لم تقنط الناس من رحمة الله، ولم يرخص لهم في معاصي الله، ولم يؤمنهم مكر الله".

مع وصول بني أمية إلى الحكم تغير الأمر وبدأت الفتوى تأخذ منحى مغايراً عما كانت عليه في زمن الصحابة. ففي الوقت الذي تركزت فيه الفتوى في زمن الخلفاء الراشدين على ما يمس الناس من أمور دينية واجتماعية واقتصادية نتيجة تطور الحياة وانعكاسها على المجتمع، نجد أنه بعد موقعة الجمل وصفين ووصول بني أمية الى دفة الخلافة وما تبع ذلك من صراعات سياسية بين المسلمين بعضهم البعض أدت إلى ظهور فرق سياسية مناوئة للسلطة كالخوارج والشيعة وغيرهم. ولكن هذه التشكيلات السياسية لم تلبث مع مرور الوقت أن تلبست بغطاء مذهبي مدعومة بمناصريها من مفكرين وفقهاء لم يألوا جهداً من خلال فتاواهم عن دعم وتأصيل أحقيتهم بالخلافة، وفي نفس الوقت مهاجمة السلطة والطعن في شرعية حكمهم. هذا الأمر واجهته السلطة ليس فقط بقمع أي تحرك أو ثورة من قبل هذه الجماعات، ولكن أيضاً سعت إلى تشكيل جبهة من العلماء والفقهاء المؤيدين لها للرد على خصومهم وتأكيد مبدأ وجوب طاعه ولاة الأمر. بل إن من خطورة هذه الصراعات السياسية أنها كانت أحد الأسباب التي ساهمت في بروز ظاهرة وضع الأحاديث المنسوبة الى رسول الله زوراً وبهتاناً، حيث سعى مناصرو كل طرف بشكل مدفوع أو غير ذلك إلى تعضيد موقفهم، ومن ذلك ما ورد في دم بني أمية وحكمهم حيث ينسب عن النبي (ص) قوله: "إن أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً وإن أشد قومنا لنا بغضاً بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم". كذلك وما روى عنه: "إذا بلغت بنو أمية أربعين اتخذوا عباد الله خوفاً ومال الله نحلاً وكتاب الله دغلاً". ، وأيضاً وضعوا حديثاً في دم معاوية فيه أن النبي قال: "إذا رأيت معاوية على منبري فاقتلوه". أما على الجانب الآخر فنجد في مدح بني أمية لا سيما في مؤسس الدولة معاوية بن أبي سفيانما روى عن النبي أنه دعا لمعاوية قائلاً: "اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَوَقِّهِ الْعَذَابَ"، وما روى أيضاً عنه أنه قال: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِياً وَمَهْدِياً"، وما روى أيضاً أنه قال لمعاوية: "إنه لموقف الأمر أو رشيد الأمر" ، وكل هذه أحاديث لا ترقى إلى الصحة.

هذا الصراع السياسي الفكري بين السلطة وأصحاب الفتاوى السياسية المناوئة استمر كذلك في زمن الدولة العباسية في عصرها الأول، إلا أن الجديد هنا أن هذا الصراع لم يتوقف عند حدود السياسة وأحقية كل طرف بالخلافة، بل تعداه إلى أمور فلسفية عقديّة كما حدث في مسألة خلق القرآن والتي تبنتها السلطة السياسية في زمن الخليفة المأمون واستمرت حتى فترة من زمن الخليفة الواثق وحاولت فرضها على جمهور العلماء والفقهاء مما شكل صراعاً حقيقياً بين السلطة ومن خالفها الرأي.

ويلاحظ أيضاً في العصر العباسي الأول استخدام السلطة تهمة الزندقة وما تبعها من فتاوي تبيح دم صاحبها، كوسيله للتخلص من بعض كبار مسؤولي الدولة ممن حل عليهم غضب السلطان كما هو الحال بالنسبة للكاتب والأديب ابن المقفع أو مع الأفضين حيدر بن كاوس قائد الجيش المتميز في زمن المعتصم.

في هذا البحث سوف يتم تسليط الضوء على هذه العلاقة بين السلطة والفتاوى السياسية المخالفة، حيث يتناول في مبحثه الأول توطئه عن العلاقة بين السلطة الأموية والفتاوى السياسية، في حين يتناول المبحث الثاني أهم المحطات لصراع السلطة العباسية في عصرها الأول مع الآراء والفتاوى السياسية وأصحابها الذين خالفوهم في الرأي. وأخيراً خاتمة البحث وأهم الاستنتاجات.

السلطة والفتوى لغة واصطلاحاً:

السلطة لغة: بمعنى السُّلْطُ والسيطرة والتحكُّم، وقيل: هو التَّمَكُّنُ من القَهْر، والاسم سُلْطَةٌ بالضمِّ. و(السُّلْطَةُ) هي السُّلْطُ والسيطرة والتحكُّم، فيقال: (سُلْطَةُ): أي أطلق له السلطان والقدرة. و(سُلْطَةُ عليه): أي مَكَّنَهُ منه وحكَّمَهُ فيه. و(تَسَلَّطَ عليه): تَحَكَّمَ وتَمَكَّنَ وسيطرَ، ومنه: تسلط الأميرُ على البلاد: أي حكَّمَهَا وسيطرَ عليها، وتسلط القويُّ على الضعفاء: تغلبَ عليهم وقهرَهم. و(التَّسْلِيْطُ): التَّغْلِيْبُ وإِطْلَاقُ القَهْرِ والْقُدْرَةِ، يُقَالُ: سَلَّطَهُ اللهُ فَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ، أي جَعَلَ لَهُ عَلَيْهِمْ قُوَّةً وَقَهْرًا، وفي القرآن قوله تعالى(وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلْتُمْ)١. و(السُّلْطَانُ من كلِّ شيءٍ): شِدَّتُهُ وَجِدَّتُهُ وَسَطْوَتُهُ، ومنهُ اشتقاقُ السُّلْطَانِ. و(السُّلْطَانُ): الوالي ذو السَّلَاطَةِ، وأصله من التَّسْلِيْطِ. و(السُّلْطَانُ والسُّلْطَانُ): قُدْرَةُ الْمَلِكِ وَقُدْرَةُ مَنْ جُعِلَ ذَلِكَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَلِكًا، كقولك قد جعلت له سُلْطَانًا على أخذ حَقِّي من فلان، والسُّلْطَانُ أيضًا: القُوَّةُ والقَهْرُ، أو الحُجَّةُ والبُرْهَانُ٢.

وفي الاصطلاح: هي قدرة شخص على فرض إرادته على الآخرين أو التأثير فيهم٣، وما يعيننا بشأن السلطة هنا هو السلطة السياسية المعروفة بسلطة الدولة، أو سلطة القرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد.

الفتوى لغة: اسم مصدر بمعنى الإفتاء، والجمع: الفتاوى، والفتاوي، يقال: أفتيته فتوى وفتيا: إذا أجبته عن مسألته. والفتيا: تبين المشكل من الأحكام، وفتاوتوا إلى فلان: تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا.

قال الفراهيدي: فقيه يفتي: أي يبين المبهم، ويقال: الفتيا فيه كذا، وأهل المدينة يقولون: الفتوى٤. وقال ابن الأثير: أفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه. والاسم: الفتوى، ومنه الحديث: (الإثم ما حاك في صدرك وإن أفتاك الناس عنه وأفتوك) أي: وإن جعلوا لك فيه رخصة وجوازاً٥.

قال ابن منظور: فتيا وفتوى؛ اسمان يوضعان موضع الإفتاء، ويقال أفتيت فلانا في رؤيا رأها: إذا عبرتها له، وأفتيته في مسألته: إذا أجبته عنها.. يقال أفتاه في المسألة يفتيه: إذا أجابه، والاسم الفتوى. والفتيا تبين المشكل من الأحكام، أصله من الفتى، وهو الشاب الحدث الذي شب وقوي، فكانه يقوي ما أشكل ببيانه، فيشب ويصير فتيا قويا٦.

وفي الاصطلاح: فقد عرفها العلماء بتعريفات عديدة منها:

قال ابن الصلاح(ت٥٦٤٣): "قيل في الفتيا: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى"٧.

وقال القرافي: "الفتوى إخبارٌ عن حكم الله تعالى في إلزام أو إباحة"٨.

وقال الجرجاني(ت٥٧١٦): "الإفتاء: بيان حكم المسألة"٩.

وقد وردت كلمة الفتوى في كتاب الله تعالى في مواضع عديدة، منها: قوله سبحانه وتعالى: (فاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ)١٠، أي فاسألهم سؤال تقرير١١، وقال سبحانه: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ)١٢. أي يطلبون منك تبين المشكل من الأحكام في النساء"١٣. وقوله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَالَةِ)١٤، أي يسألونك سؤال تعلم، فيبين لك حكم ما سألتهم١٥.

المبحث الأول: السلطة الأموية والفتوى السياسية:

تولى معاوية بن أبي سفيان أمر المسلمين عقب عام الجماعة ٦٦١/٥٤١م حيث تنازل له الحسن بن علي عن الخلافة، وحكم معاوية الدولة الإسلامية بما عرف في السياسة "بشعرة معاوية"١٦. ولم يكن ابنه يزيد أحد المرشحين لخلافته في بادئ الأمر، بل حدد الخليفة معاوية بن أبي سفيان أن الخلفاء من بعده سيكون واحداً من ستة أشخاص سماهم، وهم: سعيد بن العاص، عبد الله بن عامر، الحسن بن علي، مروان بن الحكم، عبد الله بن عمر، عبد الله بن الزبير. ووصفهم معاوية بصفات حسنة كالفقه، والاهتمام بالحدود، والكرم، والدهاء. ولم يفكر معاوية في البيعة ليزيد إلا بعد وفاة الحسن بن علي، حيث رأى أنه لم يبق إلا ابنه وأبناء الصحابة وابنه أحق، لتمرسه السياسة ومعرفته بحاله وأن أهل الشام لا يقبلون إلا أموياً١٧.

أحدث الإعلان عن أخذ البيعة بولاية العهد ليزيد بن معاوية ردود أفعال قوية معارضة خصوصاً من فقهاء المدينة المنورة من الصحابة والتابعين الذين رفضوا هذه البيعة وأفتوا بعدم جوازها لأنها لم تقم على مبدأ الثوري وإنما قامت على الورثة١٨. وقد حاول الأحنف بن قيس التميميان يحتوى الأزمة بقوله لمعاوية: يا أمير المؤمنين، أنت أعلم بيزيد في ليله ونهاره، وسره

وعلايته، ومدخله ومخرجه، فإن كنت تعلمه الله رضا، ولهذه الأمة، فلا تشاور الناس فيه، وإن كنت تعلم منه غير ذلك فلا تزوده الدنيا وأنت تذهب إلى الآخرة. وكان لقول الأحنف أثر كبير على الناس حتى أنهم جميعاً تفرقوا وهم يحكون قوله.^{١٩} تمت البيعة ليزيد بن معاوية، وخطب مروان بن الحكم والى المدينة وحض الناس على الطاعة وحذرهم الفتنة، ودعاهم إلى بيعة يزيد وشبهها بعهد أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب. إلا أن عبد الرحمن بن أبي بكر رفض البيعة وأنكر أن تكونا متشابهتين مما أدى لحصول خلاف بينه وبين مروان، حيث قال عبد الرحمن بن أبي بكر لمروان: "كذبت والله يا مروان وكذب معاوية. ما الخيار أردتم لأمة محمد، ولكن أردتموها هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل".^{٢٠} كانت هذه المقولة لعبد الرحمن بن أبي بكر بمثابة فتوى سياسية معارضة للسلطة الأموية لأن منصب الخلافة لا بد أن يتم بواسطة أهل الحل والعقد، ولا يفرض على الناس فرضاً، ولا بد أن يقوم على الشورى وليس على التوريث.

كانت فتوى عبد الرحمن بن أبي بكر لها الأثر الكبير على أهل المدينة وفقهائها الذين تمسكوا برفض البيعة ليزيد. عندئذ قرر معاوية بن أبي سفيان أن يزور المدينة في طريقه للحج في عام 51 هـ/ 6٧١ م، فتوجه إليها مع ألف من أهل الشام ومعه ابنه يزيد.^{٢١} ابتداء معاوية بن أبي سفيان بعبد الله بن عمر، ودار بينهما حوار انتهى بموافقة عبد الله بن عمر على بيعة يزيد إذا ما اجتمع الناس على بيعته. بعد ذلك جرى حوار بين معاوية وعبد الرحمن بن أبي بكر وكانت نتيجة الرفض التام للمبايعة، وكذلك كان موقف عبدالله بن الزبير معترضاً. ولكن بالرغم من ذلك صعد معاوية المنبر وأعلن أن الثلاثة (ابن عمر، وابن أبي بكر، وابن الزبير) قد وافقوا على البيعة، إلا أن أهل الشام لم يكتفوا بذلك وطلبوا من الخليفة أن يأمرهم بإعلان البيعة أو ضرب أعناقهم، مما أدى لغضب الخليفة عليهم ونهرهم وأمرهم بعدم الإساءة إلى قريش. استطاع معاوية في نهاية الأمر أن يدفع الكثير لمبايعة يزيد حتى قيل أن ستين صحابياً قد بايعوا يزيد بالخلافة.^{٢٢} ومما قاله عبدالله بن عمر عن يزيد: "إن كان خيراً رضىنا، وأن كان بلاء صبرنا"، وقال عبدالله بن عمرو بن العاص: "إني أجد الخليفة يزيد بن معاوية"، وقال أسير بن عمرو المحاربي^{٢٣}: "أقولون إن يزيد ليس بخير أمة محمد، لا أفقه فيها فقها، ولا أعظمها شرفاً؟ وأنا أقول ذلك، ولكن والله لئن تجتمع أمة محمد أحب إلي من أن تفترق".^{٢٤} ولا شك أن هذه الأقوال لهؤلاء الثلاثة من الصحابة كان لها تأثير كبير في توجيه الناس في المدينة لمبايعة يزيد بن معاوية ودعم قرار السلطة السياسية في أمر في غاية الأهمية والخطورة والتي لا تزال تداعياتها حتى يومنا هذا وهو تحول مبدأ الحكم من الشورى إلى الوراثة.

مع وصول يزيد بن معاوية إلى دفة الحكم كثرت الفتاوى السياسية المعارضة والطاعنة في شرعية حكمه، فهذا عبد الله بن حنظلة الغسيل^{٢٥} يفتي أهل المدينة بالخروج على يزيد، وكان قائد الحرّة وقد بايعه أهل المدينة على الموت حيث خطب فيهم قائلاً: "يا قوم اتقوا الله وحده لا شريك له فوالله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات! ويشرب الخمر ويدع الصلاة والله لو لم يكن معي أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاءً حسناً، والله لو لم أجد إلا بني هؤلاء لجاهدتهم به".^{٢٦} وقد كان لهذا الحكم أو الفتوى السياسية التي أصدرها عبدالله بن حنظلة الغسيل أثرها على فقهاء المدينة الذين أظهروا شتم يزيد وعيبه، وقالوا عنه إنه رجل ليس له دين، يشرب الخمر، وتعزف عنده القينات بالمعازف، وإنا نشهدكم أنا قد خلعناه. فتبعهم الناس على خلعه،^{٢٧} واجتمعوا عند المنبر، وجعل الرجل منهم يقول: قد خلعت يزيد كما خلعت عماتي هذه، ويلقيها عن رأسه، ويقول الآخر: قد خلعت كما خلعت نعلي هذه، حتى اجتمع شيء كثير من العمائم والنعال هناك.^{٢٨} واندفع فقهاء المدينة ورجالها يشاركون في القتال ضد جيوش يزيد بعد خلعه وكان في مقدمتهم محمد بن عمرو بن حزم أمير الأنصار يوم الحرّة.^{٢٩}

وفي مقابل الفتاوى السياسية التي دعت إلى خلع يزيد والخروج عليه، وجدنا فتاوى سياسية أخرى تدعو إلى اعتزال الناس وعدم اللحاق بمن يدعون الناس لخلع يزيد لما في ذلك من الفتنة والفوضى وكان على رأس هذا الفريق علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو ما دفع يزيد بن معاوية أن يوحي قائد جيشه به خيراً ويمنعه من التعرض له.^{٣٠} كذلك عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي قال لأهله: لا يخلعن أحد منكم يزيد فيكون الفيصل بيني وبينه، وأنكر على أهل المدينة في مبايعتهم لابن مطيع وابن حنظلة على الموت، وقال: إنما كنا نبإع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن ألا نفر.^{٣١} وكذلك لم يخلع يزيد أحد من بني عبد المطلب، وقد سئل محمد ابن الحنفية في ذلك، فامتنع من ذلك وأبى أشد الإباء، وناظرهم وجادلهم في يزيد، ورد عليهم ما اتهموه به من شربه الخمر وتركه بعض الصلوات.^{٣٢} وكذلك حافظ عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الأنصاري وأبوسعيد الخدري على بيعتهم ليزيد. وكانت أم سلمة - أم المؤمنين - ترى أن البيعة ليزيد بعد الحرّة بيعة ضلالة لما صاحبها من قسر ولكنها نصحت مع ذلك ابن أخيها ومن استشارها بالبيعة ليزيد، وسعى النعمان بن بشير لإقناع المعارضة بالدخول في طاعة يزيد.^{٣٣}

وكانت الناس في عهد عبدالملك بن مروان تقيس الخلفاء الأمويين بالخلفاء الراشدين مما أظهر نقائص الحكم الأموي أمام الصورة المثالية للعصر الراشدي فلما سمع عبد الملك جماعة من أصحابه يذكرون سيرة عمر بن الخطاب أفتى بالنهاي عن ذكره

وذكر مناقبه معللاً ذلك بأن في ذكره مرارة للأمرء ومفسدة للرعية،^{٣٤} وقد كان عبد الملك بن مروان يصنف كأحد فقهاء المدينة الأربعة حتى قال الأعمش: كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان. ^{٣٥} وهكذا فقد استغل عبد الملك بن مروان رصيده الفقهى وعلمه في فتوى وظفها لصالح السلطة منعاً من إحداث خلل في الدولة التي لم يعد باستطاعة رعيته أن يكونوا كرعية عصر الراشدين، ولا أمراءها أن يكونوا كخلفاء عصر الراشدين.

وفي عهد عبد الملك بن مروان أيضاً كانت فتاوى على زين العابدين السياسية مهمة جداً لصالح السلطة لا سيما عندما أعلن براءته من المختار الثقفي ولعنه جهاراً بعد مقتله؛ لأنه كان يرى أنه كذاب، وكان ينهى عن القتال ويأمر بالصبر والكف وقد أنكر على شيعة آل البيت إفراطهم في إظهار حبه؛ لأن ذلك (صار علينا عاراً حتى بعُضتمونا إلى الناس) على حد قوله.^{٣٦}

أيضاً مما يذكر أنه في خلافة هشام بن عبد الملك، كان واليه على المدينة خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم (١١٤-١١٩ هـ/٧٣٢-٧٣٧م) ينال من على بن أبي طالب رضي الله عنه على المنبر فتصدى له داؤد بن قيس الفراء مولى قريش وأفتى بكذبه أمام الناس ورد قوله بعد أن جلس على ركبتيه، وقد كان لتكذيب داؤد بن قيس لوالى المدينة أثر كبير على الناس حيث حفظوا الواقعة وحدثوا بها،^{٣٧} مما جرأهم على الدفاع عن على بن أبي طالب ضد من ينتقص منه أو يطعن فيه.

ومن الفتاوى السياسية التي انتقدت الأمويين فتوى عبد الله بن يزيد بن هرمز - مولى دوس (ت ١٤٨ هـ/٧٦٥م) وأحد فقهاء المدينة المعدودين - التي جاء فيها: "إنهم لا يضعون غنم الصدقة وإبلها في حقها"، وكان إذا قدمت غنم الصدقة المدينة امتنع عن أكل اللحم لشكه في عدالة الجباية، وقد صرح الإمام مالك بن أنس - الذي جالسه ثلاث عشرة سنة - بما انتقص من شرائع الإسلام وما يخاف من ضيعته وإن دموعه لتنسكب.^{٣٨} ولعل فتوى عبد الله بن يزيد كانت رد فعل طبيعي لفتاوى مالأت السلطة الأموية وزينت لهم ما يفعلونه بشأن الصدقات.

وكان للفتوى السياسية أثرها الكبير على صاحبها لا سيما إذا كانت تختص بخلع أحد الأمراء من ولاية العهد فهذا الزهري^{٣٩} يتدخل في إقناع هشام بن عبد الملك بخلع الوليد بن يزيد حيث كان يقترح فيه ويعيبه موضعاً سوء سيرته وفسقه، ومن ثم أفتى الزهري لهشام بن عبد الملك بجواز خلعه بل أفتاه بأنه لا يحل إلا خلعه، ولولا أن قدر الله تدارك الزهري فمات قبل تولية الوليد لقتل على يديه لأنه عزم على قتله بسبب فتواه.^{٤٠}

لقد حرص الزهري أن يقدم نصحه للأمراء بنى أمية ويفتيهم الفتاوى السياسية التي تجعل الرعية والفقهاء ينضون تحت لوائهم ولا يخرجون عليهم، ومن ثم لما عين يزيد بن عبد الملك عبد الرحمن بن الضحاك والياً على المدينة أفتاه الزهري بالتزام عمل أهل المدينة ومشاورة علمائها وأخبره بأن أهل المدينة ينكرون كل شيء يخالف فعلهم فألزم ما أجمعوا عليه وشاور القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله فإنهما لا يألوانك رشداً. ولكن الوالي لم يأخذ بنصيحتهم، ولم يعمل بفتواه بل عادى الأنصار وضرب أبا بكر بن حزم ظملاً وعدواناً في باطلفكان رد الفعل بالمدينة قوياً فما بقي منهم شاعر إلا هجاه ولا صالح إلا عابه فعزله يزيد بن عبد الملك فصار ذليلاً يتكفف الناس. وجاء الوالي الجديد عبد الواحد بن عبد الله بن بشر فلم يقدم عليهم والياً أحب عليهم وكان يذهب مذاهب الخير لا يقطع أمراً إلا استشار فيه القاسم وسالماً.^{٤١}

وأخيراً فمن أخطر الفتاوى السياسية في العصر الأموي فتوى أبي حازم بعدم التقرب من الحكام والسلاطين، وكانت موجهة للزهري تحديداً باعتباره أحد فقهاء السلطة حيث عاب أبو حازم على الزهري تقربه من حكام بنى أمية وتودده إليهم.^{٤٢}

المبحث الثاني: السلطة العباسية والفتوى السياسية:

قامت الدولة العباسية على أنقاض الدولة الأموية في العام ١٣٢ هـ/٧٥٠م، وتعرضت في عصرها الأول لحركات معارضة من فئات عديدة بعضها عربى وبعضها علوى وبعضها فارسى وغير ذلك، وهو ما دفع الدولة إلى الاتجاه إلى ما يسمى بالفقهاء الرسميين أو فقهاء السلطة نكايه في فقهاء المعارضة الذين أطلق عليهم فقهاء السوء. لكن الغريب وإزاء الفتاوى التي تختص بمعارضة العباسيين وجدنا أحياناً أن بعض فقهاء السلطة يرفضون رأى الحاكم ويعارضونه وهو ما خلق مشكلة بين السلطة وبين الفقهاء أدت إلى ما أصطلح عليه بأزمة الفكر، وذلك لعدم قدرة السلطة على احتواء بعض الفقهاء من ناحية، وعدم تنازل بعض الفقهاء عن فتاويهم المؤيدة لبعض الشخصيات المعارضة من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى أوقع الملاحقة والتنكيل على بعض الفقهاء الرسميين كما سنرى لاحقاً.

السلطة والفتوى السياسية بشأن الخروج على الحاكم في عهدي السفاح والمنصور:

تولى أبو العباس السفاح السلطة في الثالث من ربيع الأول سنة ١٣٢ هـ/٧٥٠م، وبويع له بالكوفة.^{٤٣} في تلك الأثناء كان الإمام أبو حنيفة النعمان يحج بيت الله الحرام، فلما عاد إلى الكوفة اجتمع بأبى العباس السفاح ووقف الإمام خطيباً ليعلن مبايعته للخليفة الجديد حيث أنابه العلماء عنهم في الإجابة عن طلب الخليفة بالبيعة.^{٤٤} هذه البيعة للحكام الجدد العباسيين قامت على أمل الانتصاف من

الظلم والجور زمن دولة بني أمية ضد آل البيت من بني علي بن أبي طالب وهي ما نادى به شعارات الثورة العباسية. ولكن ومع وصولهم للحكم سرعان ما تكثف الوجه الحقيقي للعباسيين، وأنهم في حقيقة الأمر لا يختلفون كثيراً عن سابقهم خصوصاً في أحقية آل البيت من الفرع العلوي في الخلافة، وهو ما غير نظرة بعض العلماء ومنهم أبو حنيفة الذي نقم عليهم كما نقم على الأمويين من قبلهم. ولكن هذه النقمة في الحقيقة لم تزد على الكلام في غضون الدرس.^{٤٥} ولكن وبالرغم من ذلك فقد تعرض للأذى والتنكيل من قبل السلطة التي وجدت نفسها في أزمة وصادم مع رجال الدين وأصحاب الفكر المخالف، إذ إن أباحنيفة لما جهر بتعاطفه وتأييده للعلويين الخارجين على الدولة العباسية وانتقد سياسة أبي جعفر المنصور في دروسه بمسجد الكوفة نقداً صريحاً كانت النتيجة أنه أودى أشد الأذى حتى إن بعض المؤرخين يعزوه وفاته إلى ما نزل به من اضطهاد وتعذيب.^{٤٦}

مع وصول أبي جعفر المنصور إلى مقاليد الخلافة انتابه القلق من طموح محمد النفس الزكية الذي بدأ يتحرك لانتزاع الخلافة سنة ٧٤٥/١٤٦م،^{٤٧} وقد أيده في ذلك قسم من أهل المدينة، وبايعه قوم من أهل بيته ومن قریش.^{٤٨} وقد سعى أبو جعفر المنصور في بداية الأمر أن يحتويه من خلال اللين والمراسلة والترغيب والأمان، إلا أن كل ذلك قد فشل في التوصل إلى حل بينهما،^{٤٩} وهو ما دفع المنصور في نهاية الأمر إلى إرسال قائده عيسى بن موسى الذي قضى على حركة محمد النفس الزكية. ورغم فشل هذه الحركة إلا أنها أظهرت لنا قضية صراع السلطة مع أصحاب الفكر والفتوى، فقد كان لأبي حنيفة موقف من حركة محمد النفس الزكية أشد من موقف الإمام مالك، حيث جاهر بمناصرة محمد النفس الزكية في درسه بالكوفة،^{٥٠} بل وأفتى بحرمة الخروج لقتال المسلمين والفتك بهم لا سيما أتباع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم الذي ثار في نفس التوقيت في البصرة. واللافت للنظر أن وقع هذه الفتوى كان لها أثرها ليس بين العامة فقط، بل وعلى أحد أبرز قادة العباسيين المرموقين وهو الحسن بن قحطبة الذي تردد عن قتال العلويين، لدرجة أن المنصور هم بقتله لولا شفاعته أخيه حميد له. فقد علم المنصور أن الحسن بن قحطبة كان يتردد على أبي حنيفة فأسرهما الخليفة في نفسه لأبي حنيفة.^{٥١} وتفصيل هذه الواقعة أن الحسن بن قحطبة اتصل بأبي حنيفة وقال له: "عملي لا يخفى عليك، فهل لي من توبة؟ فقال أبو حنيفة: "إذا علم الله تعالى أنك نادم على ما فعلت. ولو خيرت بين قتل مسلم وقتلك لا اخترت قتلك على قتله، وتجعل على الله عهداً ألا تعود، فإن وفيت فهي توبتك." قال الحسن: "إني فعلت ذلك، وعاهدت الله تعالى ألا أعود إلى قتل مسلم" فكان ذلك إلى أن ظهر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، فأمر المنصور أن يذهب إليه فجاؤا إلى الإمام فقص عليه القصة فقال له: "جاء أوان توبتك إن وفيت بما عاهدت فأنت تائب، وإلا أخذت بالأولى والأخرة، فجد في توبتك وتأهب واستعد للقتل". فدخل على المنصور وقال: "لا أسير إلى هذا الوجه فإن كان لله طاعة من سلطانك فيما فعلت فلي منه أوفر الحظ، وإن كان معصيته فحسبي" فغضب المنصور. وقال أخوه حميد بن قحطبة: "إننا نكره عقله منذ سنة وكأنه خلط عليه" فسأل المنصور بعض ثقافته: من يدخل من الفقهاء؟ فقالوا: إنه يتردد على أبي حنيفة.^{٥٢}

لقد اشتهر عن أبي حنيفة تأييده لحركة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم ضد المنصور وتعددت فتاواه بخصوص هذا الأمر ومنها فتواه التي رد بها على إبراهيم بن سويد الذي سأله: أيهما أحب إليك بعد حجة الإسلام: الخروج إلى هذا -يعني إبراهيم- أو الحج؟ فقال: غزوة بعد حجة الإسلام أفضل من خمسين حجة، وأفتى امرأة جاءت أيام إبراهيم فقالت: إن ابني يريد هذا الرجل، وأنا أمنعه، فقال: لا تمنعيه،^{٥٣} وأفتى رجلاً كثيراً بالقتال في صفوف الإمام إبراهيم ضد المنصور،^{٥٤} حتى أنه اعتبر أن من يستشهد مع الإمام إبراهيم كمن استشهد في بدر، وأن القتال مع إبراهيم أفضل من قتال الروم في الثغور،^{٥٥} بل إنه أفتى الإمام إبراهيم بمعاملة قائد جيوش المنصور وأصحابه كأهل صفين حيث كتب كتاباً إلى إبراهيم بن عبد الله لما توجه إلى عيسى بن موسى قائد جيوش المنصور جاء فيه: "إذا أظفرك الله بعيسى وأصحابه فلا تسر فيهم سيرة، إليك في أهل الجمل، فإنه لم يقتل المنهزم، ولم يأخذ الأموال، ولم يتبع مدبراً ولم يجهز على جريح، لأن القوم لم يكن لهم فنة، ولكن سر فيهم بسيرة يوم صفين فإنه سبى الذرية، وذف على الجريح، وقسم الغنيمة، لأن أهل الشام كانت لهم فنة، وكانوا في بلادهم."^{٥٦}

أدرك المنصور أن أباحنيفة قد تجاوز حد النقد الكلامي المجرد، ووجه الولاء القلبي للعلويين إلى العمل ضد العباسيين، وأن هذا العمل بالفتوى من أخطر الأمور على دولته، ولذا راح يبيت على أبي حنيفة العيون في مجلس درسه وخارجه.^{٥٧} وقد انتهز خصوم أبي حنيفة الفرصة فأوغروا صدر الخليفة وأوحوا إليه أن يقبض على أبي حنيفة واتهموه بإثارة الفتنة وتثبيط قواد الجيش وتأليب العامة على ولي الأمر وتكوين حلقة من الفقهاء للدعوة إلى الثورة على الخليفة، بل وفيهم من أفتى بأن تلاميذ أبي حنيفة خارجون على ولي الأمر ومرتدون عن الإسلام حتى قيل لأن يكون بالحي خمار خيراً من أن يقال فيه أحد من أصحاب أبي حنيفة.^{٥٨}

ويبدو أن فتاوى أبي حنيفة وغيره من الفقهاء كعبد الحميد بن جعفر وابن عجلان بشأن تأييد محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم قد آتت أكلها إذ إن أهل المدينة قد ثاروا على واليها من قبل أبي جعفر المنصور -لأنه سب محمداً وأخاه إبراهيم، ووصفهما بالفاسقين

الخالعين للطاعة، ثم هجا أمهما هند ابنة أبي عبيدة هجاءً فاحشاً -وصاحوا في وجهه: " الناس لا تسمع منك يا ابن المحدود ورجموه بالحصى، فلاد بالفرار والانتجاع إلى دار مروان، واحتشد الناس حول الدار، يوجهون إليه أقذع الشتائم والسباب."^{٦٠}

أيضاً ممن أفتى بجواز الخروج على الحاكم كان الإمام مالك بن أنس^{٦١} حيث نراه وقت خروج محمد النفس الزكية على أبي جعفر المنصور بالمدينة عام ١٤٥ هـ يفتى بمبايعة محمد النفس الزكية فقبل له: إن في أعناقنا بيعة للمنصور فقال: "إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين."^{٦٢} وهنا تصل فتوى الإمام مالك للسلطة العباسية، فيتعرض الإمام مالك بسبب هذه الفتوى التي تحمل في طياتها رغبة الثورة ضد العباسيين للأذي والتعذيب فيضرب سبعين سوطاً لأجل فتوى لم توافق غرض السلطان.^{٦٣}

الجدير بالذكر أن الإمام مالك لم يؤيد حكم بني العباس لأنه كان يرى أن نظامهم ملكي كسروي بعيد عن الشورى، ومن ثم لما سئل مرة هل يجوز قتال الخارجين على الخلفاء؟ فأجاب إجابة تتسم بالدقة والحكمة قائلاً: يجوز إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز ومعنى ذلك أنه لا يجوز مقاتلة الخارجين على من ليس مثل عمر بن عبد العزيز ويستترد السائل قائلاً: "فإن لم يكونوا مثل عمر بن عبد العزيز". فيجيب مالك: "دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما."^{٦٤}

لم تتوقف فتوى الإمام مالك عند هذا الحد في العصر العباسي فحسب بل وجدناه يفتى بعدم وقوع طلاق المكره،^{٦٥} وكان العباسيون يُحلفون الناس بالطلاق على عدم نقض البيعة لهم فلما سئل مالك عن ذلك أفتى بعدم وقوع طلاق المكره ففسرها العباسيون على أنها تحريض منه للناس على نقض البيعة للعباسيين وضرب الإمام مالك بالسياط حتى انخلعت كنفه.^{٦٦}

وكان من جملة الفقهاء الذين أيدوا حركة محمد النفس الزكية الإمام جعفر الصادق الذي دفع ابنه موسى وعبد الله للمشاركة في الثورة، وقال لهما: أرجعا فما كنت بالذي أبخل بنفسي وبكما عنه، وقد قتلا مع محمد،^{٦٧} ومنهم من أهل العراق عباد بن العوام، وهشيم بن بشير ويزيد بن هارون في طائفة من العلماء، والعالم اللغوي المفضل الضبي.^{٦٨} كما خرج مع محمد النفس الزكية من علماء المدينة ومحدثيها وفقهائها محمد بن عجلان، وعبد الحميد بن جعفر الأنصاري، وعبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وأبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة مفتي المدينة، وعبد الله بن جعفر المخزومي.^{٦٩} كما شارك أغلب فقهاء البصرة في ثورة إبراهيم إما بحمل السيف أو الدعوة إليه والإفتاء به، ولم يبق بها إلا عدد يسير من الفقهاء لم يشاركوا منهم شعبة بن الحجاج وعبد الله بن عون المحدث البصري.^{٧٠} كما أفتى طائفة من فقهاء ومحدثي الكوفة وبغداد وواسط بتأييد ثورة إبراهيم ضد المنصور وشاركوا فيها مثل سليمان بن حبان الأزدي، وهشيم بن بشير بن قاسم بن دينار، وعيسى بن يونس، والعوام بن حوشب وغيرهم.^{٧١}

لم تقتصر الفتوى السياسية بشأن تأييد محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم على فقهاء أهل السنة، بل وجدنا من فقهاء المرجنة.^{٧٢} ومن أفتى بتأييد الإمام إبراهيم بل والقتال في صفوفه مسعر بن كدام الذي كتب إلى إبراهيم بن عبد الله يدعو إلى أن يأتي إلى الكوفة ويعده أن ينصره، فلما شاع عنه ذلك عابه المرجنة.^{٧٣}

وكان عمرو بن عبيد المعتزلي من كبار المعتزلة الذين ساندوا محمداً النفس الزكية، وكان يتبادل الكتب بينه وبين محمد النفس الزكية،^{٧٤} ولعل ذلك ترك أثراً كبيراً على المعتزلة حيث سمعنا عن عدد كبير من فقهاء المعتزلة ورجالها شاركوا في ثورة محمد النفس الزكية وقتل منهم الكثيرون،^{٧٥} ومن المعتزلة الذين أيدوا محمداً النفس الزكية عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن راشد المكحولي.^{٧٦}

وكان الحسن بن صالح بن حي، وهو من الشيعة الزيدية^{٧٧} يرى الخروج مع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم ويفتى بذلك، وقد طارده السلطة فاستخفى بالكوفة ومات بها.^{٧٨} ولم يكتف الحسن بن حي بالفتوى بل صنف كتاباً تدعم رأيه منها "إمامة ولد على من فاطمة."^{٧٩} ولعل مطاردة السلطة للحسن بن حي في حين أنها غضت الطرف عن غيره من الفقهاء يرجع إلى طبيعة المذهب الذي ينتمي إليه الحسن إذ إنه كان أحد كبار أئمة الشيعة الزيدية الذين لهم وزن كبير في المجتمع، الأمر الذي أخاف السلطة منه ومن أتباعه لا سيما وأن الشيعة كانوا أحد الفرق التي تسببت في إسقاط الدولة الأموية. كما وإن الزيدية تحديداً كان لهم دور سياسي وحراك ثوري في أواخر العصر الأموي حيث قاد الإمام زيد ثورة شيعية في العراق ضد الأمويين أيام هشام بن عبد الملك.^{٨٠}

أما عن السبب في تأييد هذا الجمع الغفير من الفقهاء لثورتى محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم وإفئتهم بالخروج على أبي جعفر المنصور، فإن الجواب يكمن في عدة أمور منها:

أولاً: أن أبا حنيفة توجه لتأييد آل البيت لأن له تجربة سابقة في العصر الأموي حيث أيد حركة الإمام زيد ضد هشام بن عبد الملك وقال: "ضاهى خروجه خروج رسول الله يوم بدر"، ويروى أنه قال في الاعتذار عن عدم الخروج معه: "لو علمت أن الناس لا يخذلونه كما خذلوا أباه لجاهدت معه لأنه إمام حق، ولكن أعينه بمالي، فبعث إليه بعشرة آلاف درهم."^{٨١} ثم كان تأييده لحركة محمد وأخيه إبراهيم متمشياً مع توجهه الخاص بمساندة آل البيت لما لهم من الشرف والفضل، إضافة إلى أن والد محمد وإبراهيم كان من مشايخ الإمام أبي حنيفة.^{٨٢}

ثانياً: أن الحسن بن صالح بن حي كان من الشيعة الزيدية، وكان يتمتع بعلاقة حسنة مع البيت الزيدي، فقد زوج ابنته من عيسى بن الإمام زيد بن علي،^{٨٣} ومن ثم فأمر تأييده لأهل البيت أمر طبيعي.

ثالثاً: أن الفقهاء أدركوا أن هناك فرقاً كبيراً بين محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم من ناحية وبين أبي جعفر المنصور من ناحية أخرى ففي الوقت الذي كانت فيه المصلحة السياسية مقدمة عند المنصور على كثير من الاعتبارات، كان محمد النفس الزكية وأخوه إبراهيم يظهرون التمسك بالشريعة الإسلامية وبالورع والزهد والتقوى.^{٨٤}

وفي المقابل، لعب فقهاء السلطة دوراً مهماً في مواجهة فتاوى فقهاء المعارضة بشأن الخروج مع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم فهذا القاضي سوار بن عبدالله أفتى بعدم جواز الخروج وراح يخذل الناس عن إبراهيم بن عبدالله وهو على المنبر.^{٨٥} وكذلك كان حال القاضي عبدالله بن شبرمة،^{٨٦} وكان القاضي زفر بن الهذيل العنبري قاضي البصرة (ت ٥١٥٨/٧٧٥م) من المنكرين على أبي حنيفة موقفه المؤيد للخروج.^{٨٧} بل كان يثبته عن المشاركة، ويقول له: "والله ما أنت بمنته، أو توضع الحبال في أعناقنا."^{٨٨}

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء السلطان لم يكونوا وحدهم من عارض الخروج وانتقدوا الفتاوى التي تؤيد الخروج على المنصور، بل وجدنا فقهاء أهل الحديث ينتصرون لهذا الرأي ودفعهم إلى ذلك تأثرهم بمجموعة الأحاديث الصحيحة التي أكدت على اجتناب الفتن والنهي عن اقتتال المسلمين، والصبر على ظلم السلطان،^{٨٩} وهو ما استفادت منه السلطة العباسية وجعلته سلاحاً في يدها تواجه به من يريد الخروج عليها. حيث روجوا لأقوال أهل الحديث بخصوص هذا الشأن ومنها إنكار سفيان الثوري على عبد الحميد بن جعفر لخروجه مع محمد النفس الزكية، وبلغ بسفيان أن ضعف عبد الحميد في علم الجرح والتعديل لأنه كان يرى الخروج.^{٩٠} كما انتقد سفيان الثوري أبا خالد الأحمر بسبب خروجه مع إبراهيم بن عبدالله.^{٩١} كما أن المحدث والفتيها مسهر بن أبي الأعلى بن أبي ذرمة الغساني كان لا يكتب حديث محمد بن راشد المكحولي لكونه كان يرى الخروج.^{٩٢} كذلك أنكر جماعة من أهل الحديث على عمران القطان فتواه بالخروج أيام إبراهيم بن عبدالله،^{٩٣} وقال عنه يحيى بن معين: "ليس بشيء كان يرى الخروج."^{٩٤} كما تعرض أبو حنيفة للطعن من أهل الحديث لرأيه في الخروج، ومن ثم ضعفوا حديثه لأجل ذلك. ونفس الأمر حدث للحسن بن حي الذي رفض أهل الحديث مروياته وهجره وقاطعوه.^{٩٥}

لقد تشددت السلطة العباسية في الدفاع عن نظامها بكل قوة، ومن ثم كان على كل من أراد الخوض في الشؤون السياسية أن يتقبل ما قد ينجم عن ذلك من بطش السلطة وتنكيلها به. ولقد عبر المنصور عن هذا المسلك بقوله: "إن الملوك تحتل كل شيء إلا ثلاث خلال: إفشاء السر والتعرض للحرمة والقدح في الملك."^{٩٦} ورغم شدة المنصور في مواجهة الخارجين عليه فإن موقفه ممن شارك في الثورة ضده من كان متفاوتاً وختلف من شخص لآخر، فهذا عباد بن العوام طلبه المنصور فسأله المهدي فوهبه له وقال: لا تظهرن ولا تحدثن، فقال الناس: هذا رجل من أهل العلم، خرج مع إبراهيم، فيأخذون عنه الفتيا، فلم يزل متوارياً حتى مات المنصور وأذن له المهدي بالظهور والحديث فظهر وحدث.^{٩٧} وهذا المفضل الضبي عفا المنصور عنه وقربه فصار نجماً في بلاط الخليفة، وعهد إليه أن يؤدب ولده المهدي. كما استنكر المنصور ضرب الإمام مالك من جهة، وسكت عن أبي حنيفة من جهة أخرى رغم أنه كان من المحرضين ضده والمؤيدين لمحمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم.^{٩٨}

ويبدو أن ما تعرض له الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي^{٩٩} من ملاحقه واضطهاد في العصر العباسي الأول بسبب موقفهم المضاد من السلطة، هو ما دفع الإمام أحمد بن حنبل إلى الميل في مسألة الإمامة إلى الاعتراف بإمامة بني العباس حيث قال: العباس أبو الخلفاء، ومن ثم فهو الوحيد بين الأئمة الأربعة الذي يرى هذا الرأي.^{١٠٠}

أما بالنسبة لموقف فقهاء المعتزلة، فقد اعتبروا الإمامة اختياراً من الأمة حيث تختار رجلاً منها ينفذ أحكام الله سواء كان قرشياً أو غيره من أهل ملة الإسلام وأهل العدالة والإيمان ولم يراعوا في ذلك النسب. ويرون أن بإندام شرط العدالة في الإمامة تنعدم فيها الإمامة الصحيحة، بل ويصبح الحاكم في نظرهم فاسقاً يجب الثورة عليه.^{١٠١} لذلك نظر المعتزلة إلى الخلفاء الأمويين نظرة إدانة وعدم اعتراف بخلافتهم، وذهبوا إلى أن من بايعهم من الصحابة والتابعين معذورون في ذلك لعجزهم ولقهر بني أمية لهم فيما عدا عمر بن عبد العزيز الذي اختلفت نظرتهم إليه فبعضهم تخرج عن الجهر بنقده واكتفى بالتلميح دون التصريح.^{١٠٢} ومن ثم فقد شارك المعتزلة في ثورة زيد بن علي ضد هشام بن عبد الملك بالكوفة عام ١٢٢ هـ / ٧٣٩م وكان زيد على صلة كبيرة بواصل بن عطاء فقد تتلمذ عليه واقتبس منه أصول مذهب الاعتزال حتى صارت الزيدية أقرب الفرق الشيعية شبيهاً بالمعتزلة خصوصاً في التوحيد، ولا تختلف إلا في أمور قليلة تتعلق بالإمامة وقد اعتبر المعتزلة زيدا إماماً من آل البيت أخذ بمذهبهم وقام بثورة ضد خليفة ظالم فاستحق الخروج معه للتصدي للظلم.^{١٠٣}

كان لأقوال المعتزلة السابقة - لا سيما عدم اشتراطهم القرشية للخلافة، وثورتهم ضد الخليفة الذي لا يستجمع العدل، ومساندتهم للعلويين في الثورات ضد السلطة الحاكمة - أثر كبير في وقوع المعتزلة في أزمة فكرية خطيرة مع السلطة الحاكمة أسفرت عن فتاوى خطيرة من فقهاء السلطة طعنت في دين المعتزلة واتهمتها بالزندقة، فهذا الإمام محمد بن الحسن الشيباني،^{١٠٤} يفتي بأن من صلى خلف المعتزلي يعيد صلاته. أما القاضي أبو يوسف يعقوب^{١٠٥} فيعدهم من الزنادقة والإمامان مالك والشافعي لم يقبلوا الشهادة من أحدهم.^{١٠٦} بل

إن السلطة العباسية نفسها اتخذت إجراءات التنكيب ضد المعتزلة، ففي عهد الرشيد وجدناه ينهاى عن الجدل، وأمر بحبس المتكلمين^{١٠٧}، ومنهم ثمامة بن أشرس النميري أحد رجالات المعتزلة الأوائل^{١٠٨}.

السلطة والفتوى السياسية بشأن نقض العهود في عهد هارون الرشيد:

كان يحيى بن عبدالله بن الحسن ممن نجا يوم موقعة فخ بمكة عام ١٦٩ هـ/٧٨٥م فهرب إلى اليمن ثم لمصر ثم بغداد ثم نزل ببلاد الديلم،^{١٠٩} وقد تبعه خلق كثير، وقويت شوكته، وارتحل إليه الناس من الكور والأمصار، فانزعج لذلك الرشيد وقلق من أمره، فندب إليه الفضل بن يحيى بن خالد بن برمكفسار الفضل إليه وكتبه بأنه سيسعى له بالأمان إن هو خرج مطيعاً وأغرى صاحب الديلم أن يعطيه ألف ألف درهم إن هو سعى إلى إخراج يحيى للصلح، فطلب يحيى أن يكتب له الرشيد بخط يده الأمان فلما وصل الخبر للرشيد سر بذلك وكتب له الأمان وأشهد عليه القضاة والفقهاء ومشايخ بني هاشم وبعثه ومعه الهدايا والأموال ثم جاء يحيى ودخل بغداد بهذا الأمان وأكرمه الرشيد ثم لم يلبث الرشيد أن تنكر ليحيى مرة أخرى فحبسه في سرداب حتى مات عام ١٨٠ هـ/٧٩٦م.^{١١٠} وكان الرشيد قد استفتى الفقهاء في نقض الأمان فعرض الأمان على الحسن بن زياد،^{١١١} وأبى البختری وهب بن وهب^{١١٢}، ومحمد بن الحسن وكان قاضى القضاة بعد وفاة أبى يوسف. فقال محمد بن الحسن معارضاً السلطة العباسية التى يمثلها: "هذا أمان مؤكد لا حيلة فى نقضه." وقال الحسن بصوت واه: "هذا أمان". أما أبو البختری فقد قال: "هذا رجل سوء فلا أمان له ثم شق الكتاب بسكين نصفين وقال للرشيد اقتله ودمه فى عنقي."^{١١٣} عندئذ رمى الرشيد محمد بن الحسن الشيباني بدواة فشجه حينما أفتاه بخلاف هواه. فخرج محمد يبكي بكاءً شديداً فقيل له أتبكي من هذه الشجة؟ فقال: لا والله ولكن أبكى لتقصيري فقد كان ينبغى لما قال أبو البختری ما قال أن أقول له: من أين قلت ذلك حتى أقيم عليه الحجة بفساد ما قاله^{١١٤}.

لقد تسببت فتوى محمد بن الحسن فى عزله من قضاء الرقة،^{١١٥} ولم يكتف الرشيد بعزله بل ومنعه من الإفتاء واتهمه بالعلوية وأمر بتفتيش كتبه خوفاً من أن يكون فيها شيء يحض الطالبين على الثورة ضد الرشيد وما كان محمد ليتألم لتركة القضاء فلم يكن بالحريص عليه ولكن تألم لمنعه من الإفتاء وهو الذى نذر نفسه لحماية الدين.^{١١٦}

على أية حال فإن الشدة التى عامل بها الرشيد محمداً بن الحسن الشيباني كانت لأجل أمر الحكم والسلطة، ومن ثم فتعارض الفتوى هنا مع السلطة أدى إلى ما أدى إليه من إهانة وتوبيخ للشيباني، وإن كان الأمر لم يستمر على ذلك فعندما مات محمد بن الحسن الشيباني أنشد هارون الرشيد عند موته:

أسفت على قاضى القضاة محمد فأذريت دمعي والفؤاد عميد

وأقلقتي موت الكسائى بعده وكادت بى الأرض القضاء تميد

هما عالمانا أوديا فتخرما فما لهما فى العالمين نديد.^{١١٧}

السلطة والفتوى السياسية بشأن خلق القرآن فى عهود المأمون والمعتمد والواثق:

ومن أخطر القضايا التى وظفت فيها الفتاوى السياسية من ناحية فقهاء السلطة والمعارضة فى آن واحد هي قضية خلق القرآن، التى ابتدأ القول بهافى العصر الأموى. وكان أول من قال به الجعد بن درهم أيام هشام بن عبد الملك فأخذه وأرسله إلى خالد القسرى وهو أمير العراق وأمره بقتله، فحبسه فلامه هشام على ذلك، فصلى الأضحى وقال للناس إنصرفوا وضحوا تقبل الله منكم فأبى أريد أن أضحي اليوم بالجعد بن درهم فإنه يقول: "ما كلم الله موسى ولا اتخذ إبراهيم خليلاً" تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً ثم نزل من على منبره وذبحه.^{١١٨}

لم يجد القول بخلق القرآن الجو الذى ينمو ويتوسع فيه فى العصر الأموى، حتى كان عهد المأمون فى العصر العباسي الأول، حيث قوى القول به نتيجة لنفوذ المأمون ونفوذ علمائه حيث كان حريصاً على نصرته هذا القول بالبطش الشديد لكل مخالفه،^{١١٩} وبنشر فتاوى فقهاء السلطة المؤيدين له وعلى رأسهم ثمامة بن الأشرس وأحمد بن أبى دؤاد.^{١٢٠}

الغريب فى الأمر بخصوص محنة القول بخلق القرآن أن الدولة أو السلطة أصبحت هي صاحبة الفكرة المعارضة أو الأزمة الفكرية، وأصبحت الرعية وغالب العلماء غير الرسميين هم من يواجهون هذه الفكرة التى رأوا فيها مخالفة لثوابت الإسلام وما درج عليه أصحاب النبو ومن تلاهم من السلف الصالح، ومن ثم فنحن أمام معادلة معكوسة. ففي كل مرة كانت السلطة العباسية تحارب الأفكار والفتاوى التى تعارضها، ولكن هذه المرة أصبحت الدولة حكماً وخصماً فى آن واحد باعتبارها صاحبة المعارضة، وصاحبة نشر الفكرة المعارضة، حيث جدد المأمون القول بخلق القرآن وأيده، وطلب من السلطة فرضه على جموع الرعية والعلماء والقضاة بالقوة والبطش الشديدين.

ويبدو أنه كان فى ظن المأمون أنه إذا ما طرح قضية كقضية خلق القرآن على الناس أنه سيغير الصورة التى تشكلت له فى أذهان الكثيرين باعتباره قاتل لأخيه، ومستول على الخلافة بعد حرب أهلية كادت أن تعصف بالدولة العباسية. كما أن المأمون أراد أن يكون خليفة لا يخضع للفقهاء فلا يكون ثمة قوتان يقوم بين الواحدة والأخرى خلاف يضعف سلطته. فأراد أن يكون هو صاحب القول

الفصل، لذلك لجأ إلى الرأي الذي كان قوامه القول بخلق القرآن. حيث كان يرى أن الإسلام يجب أن يفسره الخليفة لا سيما ما يختص بأمور العقيدة.^{١٢١}

مضى المأمون في نزعته ورأى أن خير وسيلة للجمع بين الفرق الدينية أن يعقد لهم مجالس المناظرة ليدور فيها البحث فيما بينهم من خلاف ويعرف كل منهم ما عند الآخر من دعوى ودليل ويزول الخلاف بينهم بالإقناع والافتناع.^{١٢٢} وبعد وفاة المأمون عمل المعتصم (٢١٨-٢٢٧ هـ / ٨٣٣ - ٨٤١ م) على حمل الناس على القول بخلق القرآن وامتحنهم في ذلك.^{١٢٣} ولما توفى المعتصم خلفه الواثق (٢٢٧-٢٣٢ هـ / ٨٤٦ - ٨٤١ م) الذي تعصب كذلك للقول بخلق القرآن عن علم وعقيدة،^{١٢٤} حتى أن المعتزلة قد بلغوا أوج قوتهم وحملوا الواثق على التماهى في المحنة. وكان نتيجة لسياسة المأمون والمعتصم والواثق أن انتشر الاعتزال في مدينة بغداد والعديد من ولايات الدولة العباسية حتى دخل بيوت عامة الناس.^{١٢٥} حتى يقال إنه حينما كان في البصرة مذهب نظري، فإنه كان في بغداد مذهب عملي متأثراً بالدولة قريباً من الخلفاء.^{١٢٦}

أحدثت هذه المحنة أزمتاً وفتناً كثيرة، ومنها اتهام كثير من الناس بشكل عام وبدون تمييز وإدراك فقهاء دار الخلافة بالقول بخلق القرآن، وكان ممن اتهم بذلك الإمام أبي حنيفة، وكان اتهامه له مغزاه حيث إنه مؤسس المذهب الحنفي الذي كان مذهباً رسمياً للدولة العباسية. فرغم وفاة أبي حنيفة وعدم إدراكه لهذه المحنة لا في عهد المأمون ولا في عهد خليفته من بعده فإن الطعن فيه واتهامه بهذا القول يحمل في طياته على ما يبدو أمرين هما:

الأول: أن هذه التهمة روجت لها السلطة العباسية في إطار الترويج للمذهب الذي ارتضته الدولة لنفسها، ومن ثم فهي تعمدت إلى الزج باسم أحد الأئمة المشاهير من باب كسب تعاطف العوام والمتقين معها في آن واحد.

الثاني: أن هذه التهمة قد يكون ساهم في رواجها بعض العوام ومخالفو الحنيفة في إطار الطعن في المذهب الحنفي خاصة، وفي فقهاء السلطان عامة.

وحقيقة الأمر أن أبا حنيفة كان قد توفي منذ العام ٧٦٧/٥١٥ م ومن ثم لا يمكن لميت أن يدفع التهمة عن نفسه، الأمر الذي دفع أتباعه من مذهبه ومحبيه من غير الأحناف بل وأتباع بعض مؤسسي المذاهب السنية الأخرى إلى الدفاع عن الإمام أبي حنيفة ورد هذه الشبهة، فراح أتباعه يفتشون في كتب أبي حنيفة ليجدوا في كتابه "الفقه الأكبر" نصاً جلياً في تكذيب هذه التهمة التي حاول المغرضون أن يلصقوها به وهذا النص مفاده: "القرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق وما ذكر الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن فرعون وإبليس فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم وكلام الله تعالى غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق والقرآن كلام الله تعالى قديم لا كلامهم وسمع موسى كلام الله تعالى كما قال الله وكلم الله موسى تكليماً وقد كان الله تعالى متكلماً ولم يكن كلم موسى عليه السلام وقد كان الله تعالى خالقاً في الأزل ولم يخلق الخلق".^{١٢٧} ونشر القاضي أبو يوسف قول الإمام أبي حنيفة بتكفير القائلين بخلق القرآن حيث قال: "من قال بأن كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم".^{١٢٨}

ولم يكتف أبو يوسف القاضي بذلك بل ذكر واقعة وقعت في حياة أبي حنيفة فيها أترجلا جاء إلى مسجد الكوفة يسأل عن القرآن وكان أبو حنيفة غائباً في مكة ورفض أبو يوسف وأصحابه الجواب حتى يكون أبو حنيفة هو المبتدئ فلما قدم أبو حنيفة أخبروه عما سأل الرجل فسكت ساعة، ثم قال احفظوا وصيتي لا تتكلموا فيها بكلمة واحدة أبداً ولا تسألوا عنها أبداً انتهوا إلى أن كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون أعاننا الله وإياكم من الشيطان الرجيم".^{١٢٩} الأمر الذي يوضح فراسة الإمام أبي حنيفة حيث أخبر بوقوع محنة خلق القرآن قبل وقوعها بعقود إذ إنه مات في العام ٧٦٧/٥١٥ م، والمحنة بدأت أحداثها منذ العام ٨٣٣/٥٢١٨ م.

الجدير بالذكر أن أئمة المذهب الحنفي بعد أن نشروا أقوال إمام مذهبهم بشأن القول في القرآن نشروا أيضاً أقوال صاحبيه أبي يوسف القاضي (٧٩٨/٥١٨٢ م) ومحمد بن الحسن الشيباني (٨٠٥/٥١٨٩ م) حيث شاركوا في هذه الأزمة وأفتوا الناس بما خالف السلطة آنذاك من خلال نقلهم أقوال أئمة المذهب الحنفي، فهذا أبو يوسف القاضي يقول لا نصلى خلف من قال القرآن مخلوق، وقال: القرآن كلام الله ومن قال كيف ولما وتعاطى مرأى ومجادلة استوجب الحبس والضرب المبرح.^{١٣٠} وهذا محمد بن الحسن الشيباني (٨٠٥/٥١٨٩ م) يقول: لا أصلى خلف من يقول القرآن مخلوق، وروي عنه أنه قال: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله في صفة الرب - عز وجل - من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ولكن أفتوا بما جاء في الكتاب والسنة ثم سكتوا فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لأنه وصفه بصفة لا شيء".^{١٣١}

لم يقتصر أمر الدفاع عن أبي حنيفة بشأن هذه التهمة على الأحناف كما قلنا من قبل بل وجدنا أحد رؤوس الزهد والتصوف وهو الإمام عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ/٧٩٧م) يدفع التهمة عن الرجل كمثل لفصيل كبير وشريحة لا يستهان بها في المجتمع وقتها هي شريحة الزهاد والمتصوفة حيث نشر قولاً لأبي حنيفة في إطار حوار جرى بينهما في حياة أبي حنيفة حيث قال الأخير عن القائلين بخلق القرآن: "كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً"، وقال: من قال القرآن مخلوق فهو مبتدع فلا يقولن أحدٌ بقوله ولا يصلين أحدٌ خلفه.^{١٣٢}

ولما فشئت هذه التهمة -التي وجهت لأبي حنيفة -وهو ميت- بين الحنابلة وجدنا رأس الحنابلة أنفسهم الإمام أحمد بن حنبل يدفع التهمة عن أبي حنيفة، حيث قال: لم يصح عندنا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى- قال القرآن مخلوق فهو من العلم والورع والزهد وإيثار الدار الآخرة يعمل لا يدركه فيه أحد ولقد ضرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر فلم يفعل.^{١٣٣}

ومما سبق يتضح أن جماعة من أتباع المذهب الحنفي عارضوا السلطة العباسية في قولها بشأن القرآن، وهو ما أحدث أزمة كبيرة بينهم وبين السلطة وقتها استوجب تحول السلطة العباسية عن هؤلاء الأفراد إلى أناس غيرهم من الأحناف أيضاً لكنهم أذعنوا لقول السلطة بشأن أن القرآن مخلوق، ومن هؤلاء بشر المريسي (ت ٢١٨هـ/٨٣٣م)، وأحمد بن أبي دؤاد (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م)،^{١٣٤} الذي حمل السلطة العباسية على أن تمتحن الناس بالقول بخلق القرآن.^{١٣٥} وكذلك القاضي إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الذي كان يقول في دار المأمون عن خلق القرآن: هو ديني ودين أبي وجدي وكذب عليهما.^{١٣٦} وكذلك قاضي مصر محمد بن أبي الليث الحنفي الذي كان يناصر المعتزلة ويكره المالكية والشافعية، ومن ثم استغل المحنة لتعذيب المالكية والشافعية والإيقاع بهما فلزم جماعة منهم بيوتهم ولم يظهروا وهرب البعض إلى اليمن وكان ممن هرب ذو النون المصري الصوفي، ولما عاد قبض عليه وامتنح فأقر بخلق القرآن.^{١٣٧} وأمر ابن أبي الليث بالاكنتاب على المساجد: لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق. فكتب ذلك في مساجد الفسطاط، ومنع فقهاء المالكية والشافعية من الجلوس في المساجد.^{١٣٨}

وكان من جملة توابع هذه الأزمة الفكرية لا سيما في مرحلتها الأولى وقبل فرضها بالقوة وتحديداً في العام ٢١٢هـ/٨٢٧م أن وقع الاقتتال بين أهل السنة والجماعة في أرمينية حتى كادوا يتفانون على حد قول اليعقوبي.^{١٣٩} الأمر الذي أدى إلى انشقاقات خطيرة في المجتمع وردود فعل عنيفة لفترة ليست بالقصيرة، وذلك بسبب تدخل السلطة في الصراع وتبني مبادئ معينة وفرضها بالقوة. كما نظم الشعراء من أهل السنة العديد من القصائد التي عارضوا بها مذهب الاعتزال وخلق القرآن.^{١٤٠} كما كان للعامّة دور حيث هاجموا في العام ٢٢٧هـ/٨٤١م بعض رجال المعتزلة في جامع الرصافة.^{١٤١}

الجدير بالذكر أن السلطة العباسية في عهد الواثق وبعد مرور فترة من حكمه، تنكرت فجأة لما كانت عليه طيلة عصر المأمون والمعتصم حيث أوقفت السلطة امتحان الناس بشأن خلق القرآن، وكان سبب ذلك واقعة حدثت في حضور الواثق وابن أبي دؤاد ومفادها أن شيخاً دخل يوماً على الواثق فسلم فلم يرد عليه الواثق، بل قال: لا سلم الله عليك. فقال: يا أمير المؤمنين، بس ما أدبك معلمك؟ قال الله تعالى "وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها" (النساء: ٨٦) فلا حييتني بأحسن منها، ولا رددتها. فقال ابن أبي دؤاد أمير المؤمنين، الرجل متكلم، فقال: ناظره. فقال ابن أبي دؤاد: ما تقول يا شيخ في القرآن، أمخلوق هو؟ فقال الشيخ: لم تنصفي؛ المسألة لي. فقال: قل. فقال: هذا الذي تقوله، علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي أو ما علموه؟ فقال: لم يعلموه. قال: فأنت علمت ما لم يعلموا؟ فجل وسكت. ثم قال: أقلني، بل علموه. قال: فلم لا دعوا الناس إليه كما دعوتهم أنت، أما وسعك ما وسعهم؟ فسكت ابن أبي دؤاد، وأمر الواثق له بجائزة نحو أربعمائة دينار. قال المهدي بن الواثق: فدخل أبي المنزل واستلقى على قفاه، وجعل يكرر قول الشيخ على نفسه ويقول: أما وسعك ما وسعهم؟ ثم أمر بإطلاق الشيخ وإعطائه أربعمائة دينار ورده إلى بلاده، وسقط من عينيه ابن أبي دؤاد ولم يمتحن بعده أحدًا.^{١٤٢}

لقد أحدثت محنة خلق القرآن تغييراً جذرياً في بعض الأجهزة الإدارية للدولة، وذلك من خلال الإطاحة بالقضاة الذين لم يسيروا على خط الدولة، وتم تولية قضاة غيرهم سايروا السلطة في فكرتها، وهو ما عمق الأزمة بين السلطة وأهل الفقه، ومن ذلك الإطاحة بالقاضي يحيى بن أكنم صاحب التوجه السني من منصبه وتولية أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي بدلاً منه، فعزز القول بخلق القرآن، وأشاعه بين القضاة والعاملين في أجهزة الدولة.^{١٤٣}

الجدير بالذكر أن نتائج المحنة بشأن التولية والعزل في المناصب لم تقف عند هذا الحد بل كان الشخص الذي يعزل يشهر به وتوجه ضده الأباطيل والافتراءات، وهو ما حدث مع القاضي يحيى بن أكنم الذي كان شديد الصلته بالمأمون، وأمر أن لا يحجب عنه ليلاً ولا نهاراً، وأفضى إليه بأسراره وشاوره في مهماته.^{١٤٤} ولكن وبعد رفض ابن أكنم القول بخلق القرآن وجدنا تغييراً جذرياً من المأمون ورجال الدولة بشأنه فاتهم باللواط، بل قيل إنه ألوط من قوم لوط.^{١٤٥} كما أنهم بالسوط على أموال الناس، وهي كلها تهمة باطلة لا أساس لها من الصحة.^{١٤٦}

وإذا كان بعض الفقهاء قد خضعوا ووافقوا السلطة في قولها مخافة البطش، وبعضهم قد هرب ليتخلص من بطش السلطة، فإن طائفة أخرى من كبار الفقهاء والمفكرين وقفوا للسلطة موقفاً صارماً، وعارضوا قولها وأفتوا ببطلانه. ولذا تعرضوا لأشد أنواع البطش والتنكيل، ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل الشيباني الذي لقي من الأذى والتنكيل ما لقي بعد أن مات صاحبه محمد بن نوح تحت وطأة الحبس والتنكيل. فقد نقل الإمام أحمد بعد وفاة المأمون إلى بغداد وسجن في سجن ضيق مظلم، والقيود في يديه ورجليه، حتى أنه أصيب بمرض شديد في شهر رمضان، فنقلوه إلى سجن أوسع مع عموم الناس، ومكث فيه ثلاثين شهراً، ثم أتى به وسط أراب الفكر من المعتزلة ودارت بينه وبينهم المناظرات بحضور المعتصم، ولكن دون جدوى لا من أحمد بن حنبل، ولا من المعتزلة، وانتهى الأمر بجلد الإمام أحمد بن حنبل، فضرب بالسياط حتى تساقطت قطع الجلد من جسده، وخلع كتفه، وهو ثابت لم يغير فكره رغم سطوة السلطة. وأمام هذا الإصرار لم يكن بد أمام المعتصم غير أن يعفو عن الإمام أحمد رغم تحريض ابن أبي دواد وغيره للمعتصم بالتخلص منه وقسمه أن ابن حنبل ضال ومبتدع وكافر^{٤٧}، وأنه جاهل وعامي^{٤٨}.

لم يقف الأمر بالسلطة العباسية في تعاملها مع الفكر عند حد الإطاحة بمن خالفها من المفكرين والفقهاء، أو حتى حبسهم وتعذيبهم، بل تعدى ذلك إلى حد القتل، وهو ما نراه واضحاً في واقعة قتلا لإمام أحمد بن نصر الخزاعي عام ٢٣١هـ/٤٥٠م، وسبب ذلك أن المظوغة^{٤٩} اتصلوا بأحمد بن نصر وبايعوه في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته الخاصة بخلق القرآن^{٥٠}.

لاقت حركة أحمد بن نصر الخزاعي نجاحاً كبيراً، ودانت الكثير من أحياء بغداد بالطاعة له، ولكن السلطة العباسية كانت أقوى من الحركة، ومن ثم فشلت الحركة، واقتيد أحمد بن نصر الخزاعي لبلاط الخليفة الواثق بالله، ولم توجه إليه التهمة بالضلوع في العمل الثوري، وإنما جرت محاكمته بسبب خلق القرآن مما يؤكد على تأثير الفتوى السياسية بشأن هذه القضية وتوجه السلطة العباسية لحمل الناس على مذهب الدولة الذي ارتضته بناءً على فتاوى رجالها وفقهائها. وكان مما دار بين الواثق وابن نصر الخزاعي أن قال الواثق لابن نصر: ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله. قال: أمخلوق هو؟ قال: هو كلام الله قال: أفترى ربك في القيامة؟ قال: كذا جاءت الرواية، فقال: ويحك يرى كما يرى المحدود المتجسم؟ يحويه مكان، ويحصره الناظر، أنا أكفر برب هذه صفته، ما تقولون فيه؟ فقال عبد الرحمن بن إسحاق هو حلال الدم، وقال جماعة من الفقهاء كما قال. فأظهر ابن أبي دواد أنه كاره لقتله، فقال للواثق: يا أمير المؤمنين شيخ مختل لعل به عاهة أو تغير عقل، يؤخر أمره. فقال الواثق: ما أراه إلا مؤدياً لكفره، قائماً بما يعتقده منه. ودعا الواثق بالصمصامة وقال: إذا قمت إليه فلا يقومن أحد معي، فإني أحتسب خطاي إلى هذا الكافر الذي يعبد رباً لا نعبده ولا نعرفه بالصفة التي وصفه بها. ثم أمر بالنطح فأجلس عليه وهو مقيد، وأمر بشد رأسه بحبل، وأمرهم أن يمدوه ومشى إليه حتى ضرب عنقه، وأمر بحمل رأسه إلى بغداد، فنصب بالجانب الشرقي أياماً، وفي الجانب الغربي أياماً، وتتبع رؤساء أصحابه فوضعوا في الحبس^{٥١}.

السلطة والفتوى السياسية بشأن الزنادقة من عهد المنصور حتى الواثق:

مما لا شك فيه أن انتشار الإسلام بين الشعوب الفارسية في العهد الأموي كان إنتشاراً بطيئاً وأن ذلك الانتشار لم يصاحبه فهم حقيقي وعميق لتعاليم الإسلام ومبادئه، وبذلك بقيت ترسبات وجذور الديانات والمعتقدات الفارسية القديمة حاضرة في نفوس الكثير من الفرس. ومع انتقال الملك من بني أمية إلى بني العباس ووجود الكثير من العناصر الفارسية بين قياداتها ورجالها ممن شاركوا في وصول العباسيين للحكم تولدت الآمال لدى البعض منهم في استعادة أمجادهم ومكانتهم السياسية، وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك هو إضعاف الإسلام بنشر الزندقة المستمدة من ديانات الفرس القديمة كالزردشتية والمناوية والمزدكية،^{٥٢} وقد سعى المتطرفون فكرياً في سبيل إعادة تراثهم الفارسي ونكاية في التراث العربي إلى إتخاذ الأحاديث النبوية الشريفة الساحة التي لعب عليها الزنادقة وذلك لتأخر تدوينها وتفرق الرواة في الأمصار. ولذلك نسمع عن وضعهم آلاف الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله،^{٥٣} منها ما ينتقد العرب ويمجد العجم والفرس.^{٥٤} ولم يكن إفساد الحديث النبوي هو هدفهم فقط بل هدفوا من وراء ما نشره من كتب قديمة ترجموها عن الفارسية إلى العربية إلى التباهي بالتراث الفارسي والتفاخر به والسعي إلى إحلاله محل الثقافة والفكر العربي الإسلامي،^{٥٥} حيث زيفوا التاريخ وشحنوا الكتب بفضل الأعاجم وأن الحضارة العربية الإسلامية وعلومها ما هي إلا حضارة أعجمية وأنه لم يكن للعرب فيها إلا النصيب الضئيل الذي لا يرقى بمقارنته بما قدمته العناصر الفارسية.^{٥٦} بل صنفوا الكتب في التهجم على العرب والانتقاص منهم وذكر مثالبهم مثل كتاب المثالب لعلان الفارسي الذي جرح فيه العرب، وتناول القبائل العربية كلها بالثلب، وكتاب أسماء بغايا قریش في الجاهلية للهيثم بن عدي، وكتب عديدة صنفها سهل بن هارون رئيس بيت الحكمة ببغداد في عهد المأمون.^{٥٧} كما عمدوا إلى العبث بكتب الفقه وتفسير ما بها من أحكام حسب هواهم مما أثار الفتن والاضطرابات والجدل والمناظرات كانوا يهدفون من ورائها التفرقة بين الناس وزعزعة إيمانهم والتزامهم بالأحكام.^{٥٨}

تدخلت السلطة مدعومة بفتاوى الفقهاء لمواجهة الشعبية^{٥٩} كآزمة فكرية، ومن ثم رأيناها تحت إطار الأمن الفكري تأمر بالقبض على عبدالكريم بن أبي العوجاء سنة ٧٧٢/٥١٥٥م بتهمة الزندقة، وقد اعترف على نفسه قبل قتله أنه وضع أربعة آلاف

حديث حيث قال مفتخراً: "أما والله لئن قتلتموني لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتمكم في يوم فطركم"^{١٦٠}، وقد جاء قتله على إثر فتاوى الفقهاء بأنه زنديق مغتر.^{١٦١} كما أمر المنصور بالقبض على البقل وقتله لأنه كان يقول: "الإنسان كالبقلة فإذا مات لم يرجع". كانت هذه المقولة هي عين قول الدهرية الذين لا يؤمنون بالبعث بعد الموت، ولما تثبت المنصور من خلال جهازه الأمني من مقولة الرجل وخطورتها على المجتمع. أمر جهازه بمداومة دار الرجل وألقوا القبض عليه، وثبتوا من صحة مقولة الرجل، ومن ثم أمر المنصور بقتله بعد فتاوى الفقهاء بضرورة التخلص من هؤلاء المرتدين.^{١٦٢}

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الفتاوى السياسية وبالتنسيق مع السلطة السياسية قد استخدمت أحياناً تهمة الزندقة سبيلاً للتخلص من بعض رجالات ومسؤولي الدولة ممن حل عليهم غضب الخلافة، فكانت تهمة الزندقة هي التهمة المناسبة التي يمكن توجيهها وتستحق عقوبة القتل بلا تردد أو شفاعة.

ومن أشهر تلك الحالات في زمن الخليفة أبي جعفر المنصور قضية الكاتب والأديب الشهير عبدالله بن المقفع الذي يبدو أنه وقع ضحية للوشاة والحاسدين والحاقدين من أرباب السلطة والفقهاء والفتيا، بعد أن اتهم بالزندقة. ويمكن أن نرجع إتهام ابن المقفع بهذه التهمة البشعة التي انتهت حياته إلى أمور منها:

الأول: تأويل مخالف ابن المقفع من الفقهاء والعلماء وغيرهم العناوين بعض كتبه المفقودة بأنها تحمل الطعن في صحة دينه واتهامه بالزندقة والتعصب، ومن هذه الكتب كتاب مزدك، وكتاب الدرة اليتيمة، وكتاب تنسر.^{١٦٣} بل ذهب البعض إلى أن ترجمة ابن المقفع لكتاب الدرة اليتيمة -الذي هو أصلاً ترجمة لكتاب حكمة بزرجمهر- ما هو إلا معارضة للقرآن الكريم بزعمهم.^{١٦٤}

الثاني: ما ورد من تشكيك في الإسلام بباب برزويه^{١٦٥} من كتاب كليله ودمنة^{١٦٦}، ورغم أن هذه الفقرة لم يقطع بصحة نسبتها إليه، لكنها كانت سبباً في اتهامه بالزندقة من قبل الفقهاء وأرباب الفتوى وهذه الفقرة هي: "وجدت الأديان والملل كثيرة من أقوام ورثوها عن آبائهم وآخرين مكرهين عليها، وآخرين يبتغون بها الدنيا ومنزلتها، فرأيت أن أواظب علماء كل ملة لعلّي أعرف بذلك الحق من الباطل ففعلت ذلك، وسألت ونظرت فلم أجد من أولئك أحداً إلا يزيد في مدح دينه، وذم دين من خالفه ولم أجد عند أحد منهم عدلاً وصدقاً يعرفها ذو العقل ويرضى بها."^{١٦٧}

الثالث: ما نسب إلى ابن المقفع من رواية مفادها أنه كان في المسجد الحرام وأوماً بيده إلى موضع الطواف ووصف الذين يطوفون حول الكعبة بأنهم "رعاع وبهائم".^{١٦٨} الأمر الذي دفع الفقهاء وأرباب الفتوى إلى تكفيره واستحلال دمه لاستهزائه بالحجيج وشعيرة الحج.

الرابع: وهو السبب الأهم والذي يعتقد أنه كان السبب الحقيقي وراء غضب ونقمة السلطة على ابن المقفع هو تشدده في كتابة عهد الأمان الذي صاغه على لسان أبي جعفر المنصور لعمة عبدالله بن علي وزيادته فقرات منها: "وإن أنا نلت عبد الله بن علي أو أحداً ممن أقدمه معه بصغير من المكروه أو كبير، أو أوصلت لأحد منهم ضرراً، سرّاً أو علانية، على الوجوه والأسباب كلها تصريحاً أو كناية أو بجبله من الجبل، فأنا نفي من أبي ومولود لغير رشدة، وقد حل لجميع أمة محمد خلعي وحربي والبراءة مني، ولا بيعة لي في رقاب المسلمين، ولا عهد ولا ذمة، وقد وجب عليهم الخروج عن طاعتي، وإعانة من ناواني من جميع الخلق... ومتى غدر أمير المؤمنين بعمة عبد الله فساؤه طوالق، ودوابه حبس وعبيده أحرار".^{١٦٩} ولا شك أن هذا التشدد في الأمان من قبل ابن المقفع دفع فقهاء السلطة لتحريض الخليفة المنصور على ابن المقفع.

وإلى جانب عهد الأمان السابق فقد كان لاشتغال ابن المقفع بالسياسة واهتمامه بتقديم النصح للخليفة وقادته بشكل مباشر وحاد في بعض الأوقات أثر كبير في توجيه تهمة الزندقة له، ومن ذلك ما ذكره في رسائل الصحابة عن كيفية التعامل مع الجند والخراج وإدارة الدولة أو كتاب كليله ودمنة الذي قام بترجمته وما ورد فيه من روايات عن ظلم الحكام وبغيهم وعدوانهم، وهي في الأساس تتطرق مما يقع من الأسد من الطغيان والجبروت، وقد فهم من ذلك أن الخليفة المنصور هو المقصود بالجبروت والطغيان.^{١٧٠}

أسراً المنصور هذا الأمر في نفسه، واستغل تهمة كانت شائعة في تلك الأيام وهي تهمة الزندقة والتي رمى بها بعض الحاسدين من أرباب البلاط والفقهاء عبد الله بن المقفع فأمر والي البصرة سفيان بن معاوية بن يزيد بن المهلب بقتله، وكان بين ابن المقفع ووالى البصرة من الخلاف ما شجعه على ذلك كما سنبين بعد قليل.

الخامس: الخلاف الشديد بين ابن المقفع ووالى البصرة سفيان بن معاوية من قبل الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، وهذا الخلاف أفضى إلى أن يستخف ابن المقفع كثيراً بسفيان. فمثلاً، قيل إن أنف سفيان كان كبيراً، فكان كلما دخل عليه ابن المقفع يقول له: السلام عليكما؛ أي سفيان وأنفه، وكان يقول عن سفيان: "يا ابن المغتلمة والله ما اكتفت أمك برجال أهل العراق حتى تعدّتهم إلى أهل الشام".^{١٧١} وقد أسر سفيان كل ذلك في نفسه حتى وقع ما وقع بين ابن المقفع والمنصور بشأن عهد الأمان وغيره فأمر المنصور بقتل

ابن المقفع، وجعل ذلك لسفيان بن معاوية الذى أمر بإحضار تنور فسجر حتى اصطكت فيه ألسنة اللهب، وهو يقول له: "أمى مغتلمة كما ذكرت، إن لم أقتلك قتلة لم يقتل بها أحد قط" ثم أمر بتقطيع بعض أعضائه ثم ألقاه فى التنور، ثم أحرقه : وهو يقول: "والله يا ابن الزنديقة لأحرقنك بنار الدنيا قبل نار الآخرة".^{١٧٢} وقيل عندما كان ابن المقفع يحتضر، قال سفيان له: "ليس علي في المثلة بك حرج، لأنك زنديق قد أفسدت الناس".^{١٧٣}

قتل ابن المقفع سنة ٥١٤٢ هـ، وقيل ٥١٤٥ هـ^{١٧٤} بطريقة وحشية وكان فى السادسة والثلاثين من عمره، وكان آخر ما نطق به، قوله لسفيان بن معاوية والى البصرة: "والله إنك لتقتلني، فتقتل بقتلي ألف نفس، ولو قتل مائة مثلك لما وفوا بواحد".^{١٧٥} وقد أحدث قتل ابن المقفع خلافاً بين أفراد السلطة الحاكمة لا سيما بعد تحيز عيسى بن على عم المنصور لابن المقفع، وإعلانه قتل من قتله.^{١٧٦} هذا المشهد في قذف تهمة الزندقة وإصدار الفتاوى التي تجيز إباحة دم المتهم حتى لو كان من كبار رجال الدولة نجده يتكرر مرة أخرى في زمن الخليفة المعتصم، والمتهم هنا هو قائد جيوش المعتصم حيدر بن كاوس الملقب بالأفشين.

ولا بد من وقفة بشأن قضية الأفشين ومحاكمته، ومن وراء ذلك، وهل إتهامه بالكفر والزندقة يرجع لأمر فكرى اضطر السلطة أن تحاكمه عليها؟ أم أن الأمر مكيدة سياسية من قبل بعض رجال السلطة، من الفقهاء والوزراء لأجل علو شأن الأفشين وسطوع نجمه نتيجة لجهوده فى القضاء على الأزمات، وتحقيق العديد من الانتصارات؟.

كانت أطراف المؤامرة الخاصة بمحاكمة الأفشين متمثلة فى مجموعة من أرباب الفتيا والفقهاء والسياسة وهم: الوزير محمد بن عبد الملك الزيات الذى كان أشبه بالمدعى العام^{١٧٧}، والقاضى والفقهاء أحمد بن أبي داود صاحب محنة خلق القرآن ومحركها الأول، ووالى خراسان عبدالله بن طاهر.^{١٧٨} ولا شك أن كل فرد من هؤلاء الثلاثة كانت له مآربه، فالوزير يخشى على منصبه، والقاضى والفقهاء الذى أصل لقضية خلق القرآن يريد أن يظهر بمظهر المدافع عن الدولة والسلطة والواقف ضد أى أزمة فكرية تظهر حتى لو كانت من أبرز قادة الدولة، وعبدالله بن طاهر بن الحسين خشى على فقدان ولايته وعلى أسرته من طموح وتعاضن نفوذ الأفشين.^{١٧٩}

على أية حال فإن قضية الأفشين لها أبعاد سياسية وأخرى دينية وفكرية، وسنقتصر على ما سبب الأزمة الدينية والفكرية التي استغلها رجال المؤامرة السابقون فى تحريض السلطة ضد الأفشين لإحداثه أزمة دينية وفكرية كبرى، ومن ثم حرروا محضراً رفعوه للمعتصم جاء فيه :

أولاً: أن الأفشين حرض المازيار بن قارن صاحب طبرستان على الخروج على المعتصم.^{١٨٠}

ثانياً: أنه أمر بجلد بعض المسلمين فى أشروسنة^{١٨١} من حولوا بيتاً للأصنام إلى مسجد للصلاة، حيث جلد الإمام والمؤذن كل واحد منهما ألف سوط.^{١٨٢}

ثالثاً: أنه كان يأكل لحم المخنوقة ويحمل على أكلها، وشهد عليه بذلك الموبذ، وكان مجوسياً أسلم أيام المتوكل، وقيل إنه قال لهذا الموبذ فى حديث جرى بينهما: "قد أدخلت لهؤلاء القوم - يعنى المسلمين - فى كل شيء أكرهه، حتى أكلت الزيت وركبت الجمل وليست النعل، غير أنى إلى هذه الغاية لم تسقط عني شعرة، ولم أختن".^{١٨٣}

رابعاً: أن أهل بلده أشروسنة كانوا يخاطبونه بعبارات التقديس. ويبدوون كتبهم إليه بقولهم: إلى إله الآلهة، من عبده فلان بن فلان-شهد عليه بهذه التهمة المرزبان بن تركش أحد ملوك الصغد.^{١٨٤}

وأخيراً: أنه وجد فى بيته كتاباً فارسياً محلى بالذهب والجوهر، فيه كفر بالله تعالى، وكتباً أخرى خاصة بالمجوسية.^{١٨٥} كانت المحاكمة فى قسم مغلق من قصر المعتصم،^{١٨٦} وحاول الأفشين عبثاً أن يدافع عن نفسه فى قضية صدر فيها الحكم سلفاً على الضحية. فأخبرهم بخصوص التهمة الأولى أنه لم يلتق المازيار، ولم يكتبه، ولو حدث ذلك فأين الكتب والرسائل المتبادلة بينهما.^{١٨٧} وعلل التهمة الخاصة بمسجد أشروسنة بأن بينه وبين ملك الصغد عهداً بأن يترك كل قوم على دينهم، وبشأن التهمة الثالثة التي مردها على الموبذ. فقد أنكرها وقال لهم: أخبروني عن هذا الموبذ، أتقنه هو فى دينه؟ قالوا: لا. قال: فما معنى قبولكم شهادة من لا تتقون به ولا تعدلونه. وأما ما اتهمه به المرزبان من مخاطبة قومه بإياه باله الآلهة فقد قال عن ذلك: هذه كانت عاداتهم لأبى وجدي، ولي قبل أن أدخل فى الإسلام. فكرهت أن أضع نفسي دونهم فتسقط علي طاعتهم.^{١٨٨}

وعن التهمة الأخيرة الخاصة بالكتاب المحلى بالجوهر قال الأفشين: هو كتاب ورثته عن أبى، فيه من آداب العجم، وفيه الكفر. فكنت أخذ الآداب وأترك الكفر، ووجدته محلى فلم أحتج إلى أخذ الحلية منه، وما ظننت أن هذا يخرج من الإسلام.^{١٨٩}

ويبدو أن الأفشين أدرك من خلال محاكمته والتعننت من الفقهاء السائلين أنه مقتول لا محالة، ومن ثم أرسل إلى المعتصم من سجنه، على لسان بعض زائريه وهو حمدون بن إسماعيل، يقول له: إنما مثلي ومثلك يا أمير المؤمنين كرجل ربى عجلاً حتى أسمنه

وكبير، وكان له أصحاب يشتهون أن يأكلوا من لحمه فعرضوا بذبحه فلم يجبههم. فاتفقوا جميعاً على أن قالوا: لم تربى هذا الأسد، فإنه إذا كبر رجع إلى جنسه؟ فقال لهم: إنما هو عجل، فقالوا: هذا أسد فسل من شئت. وتقدموا إلى جميع من يعرفونه وقالوا لهم: إذا سألكم عن العجل فقولوا له إنه أسد، وكلما سأل إنساناً قال: هو سبع. فأمر بالعجل فذبح، وإني أنا ذلك العجل، فكيف أقدر أن أكون أسداً؟ الله الله في أمري.^{١٩٠}

إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإقناع المعتصم، الذي أمر بأن يقطع عنه الطعام والشراب حتى مات ومن ثم أمر بصلبه على باب العامة لكي يراه الناس، ثم ألقى وأحرق بالنار.^{١٩١}

السلطة والفتوى السياسية بشأن ولاية المناصب وجوائز الحكام:

حاول العباسيون منذ الأيام الأولى لقيام دولتهم إضفاء الصبغة الدينية على حكمهم والإيحاء للعامة بأنهم أحق بالأمر من سابقهم الأمويين، بل إن كل ما يقوم به الخليفة هو بأمر الله ومشيتته، وبذلك فإن مخالفة الخليفة هي مخالفة لأوامر الله سبحانه وتعالى، كما صرح بذلك الخليفة المنصور في يوم عرفة في بغداد عندما ثار عليه الجند لتأخر رواتبهم.^{١٩٢} لذلك سعى العباسيون منذ البداية لإيجاد رابط وثيق بين الدين ودولتهم ولو كان ذلك بشكل صوري، فسعوا إلى تقريب العلماء وعهدوا إليهم مناصب القضاء كوسيلة لاحتوائهم من جانب وإضفاء الهالة الدينية على حكمهم أمام العامة من جانب آخر. إلا أن ذلك لم يكن دائماً حيث رفض بعض الفقهاء منصب القضاء خوفاً من الوقوع تحت تأثير ومزاج السلطة. وقد نتج عن هذا التمتع أن جعلهم في النهاية في مرمى غضب السلطة التي لم تتوان عن معاقبتهم والتنكيل بهم، ومن الأمثلة على ذلك ما حال بالإمام أبو حنيفة حيث عرض عليه المنصور منصب القضاء فرفض^{١٩٣} قائلاً: لا أصلح فجرده المنصور من ثيابه وضربه ثلاثين سوطاً وحبسه بعد مناظرات طوال بين المنصور وأبي حنيفة،^{١٩٤} ثم دعاه من محبسه وسأله إذا لم يكن يرض عن خلافته فأجاب أنه لا يصلح للقضاء فهو ليس بمأمون الرضى فكيف يكون مأمون الغضب،^{١٩٥} وأن العرب لا ترضى برجل من الموالى لمنصب القضاء فضيق عليه المنصور حتى في مأكله، وعذب لعشرة أيام حتى توفي.^{١٩٦}

ويبدو أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى رفض أبي حنيفة القضاء والتقرب من السلطة هو إيمانه بعدم أحقية بني العباس في الحكم وميله للعلويين وهو ما اتضح من مناصرته لإبراهيم وأخيه محمد النفس الزكية خلال ثورتهم ضد العباسيين^{١٩٧}، حيث يذكر أحد تلامذة أبي حنيفة وهو زفر بن الهذيل أن أبا حنيفة كان يجهر في أمر إبراهيم بن عبدالله بن الحسن جهراً شديداً فقالت: "والله ما أنت بمنته حتى تؤتى فتوضع في أعناقنا الحبال".^{١٩٨}

أضف إلى ذلك أن اعتراض أبي حنيفة وحدة بأسه لم تقف عند حد رفضه منصب القضاء فحسب، بل كان لا يسكت عن أخطاء بعض الفقهاء الذين حسبوا على السلطة. فكان بعضهم يفتى في المسجد إلى جوار حلقة الإمام أبي حنيفة فإذا أخطأ أو فاقأبو حنيفة ليبيئله الخطأ ويذكر الصواب على الناس، ومن ذلك انتقاده لأحكام ابن أبي ليلى القاضي،^{١٩٩} مما أوغر صدر الأخير عليه حتى شكاه إلى الخليفة الذي أمر بمنعه من التعليق على أحكام القضاة، وبمنعه من إفتاء العامة حتى سمح إليه لاحقاً بذلك.^{٢٠٠} وعلى نفس نهج أبي حنيفة وفي إطار الأزمة بين السلطة والفقهاء نجد أيضاً زفر بن الهذيل يكره على القضاء فيأبى ويهدم منزله ويختفى مدة ثم يخرج ويصلح منزله ثم يهدم مرة أخرى ويختفى كذلك حتى عفى عنه.^{٢٠١}

كانت قضية رفض المناصب في الدولة العباسية شائعة في فكر كثير من الفقهاء المعترين في تلك الفترة، ولذلك وجدنا فتاوى كثيرة تنتهي عن العمل في وظائف الدولة أو الاقتراب من السلطة، ومنها فتاوى جعفر الصادق الذي شكك في نزاهة أحكام الفقهاء الذين تقربوا إلى السلطة.^{٢٠٢} كذلك فتوى سفيان الثوري (٥٩٧-٥٦١هـ) وهو أحد أعلام الفقه في الكوفة الذي نهى فيها قراء القرآن أنفسهم من الاقتراب من أبواب السلاطين، وقال لو فعلوا فهم لصوص.^{٢٠٣} بل وذبح كل من حماد بن سلمة بن دينار البصري (ت ٥٦٧هـ) ويونس بن عبيد (ت ٥٤٠هـ) من الدخول على السلاطين حتى وإن كان لتعليمهم القرآن.^{٢٠٤} وقد اعتبر الفقيه عبدالله بن المبارك (٥١٨-٥٨١هـ) أن الفقيه والمحدث إسماعيل بن إبراهيم بن عليّ الأسدي (٥١٠-٥٩٣هـ) بائعٌ لدينه، وذلك لقبوله منصب القضاء.^{٢٠٥} وقد عبر الفقيه والمحدث شريك بن عبدالله النخعي (٥٩٥-٥٧٧هـ) عن رفضه للمنصب في زمن المنصور لولا أن السلطة أكرهته على تولي منصب القضاء في الكوفة مع ضمان إغرازه إذا تولاه،^{٢٠٦} ورغم ذلك فقد قاطعه سفيان الثوري ولم يكلمه حتى مات، لأنه كان يفتى بعدم قبول المناصب.^{٢٠٧} ومن الفقهاء الذين كانوا يفتون بعدم قبول المناصب حفص بن غياث، ولكنه لفقره وعوز هقبل منصب القضاء، وعلل ذلك بأنه لم قبله حتى حلت له الميتة.^{٢٠٨}

ويرتبط بهذه القضية مسألة جوائز السلطان التي حاولت السلطة من خلالها أن تكسب صمت بعض الأصوات المرتفعة ضدها من رجال الدين، ولكن مجموعه من كبار الفقهاء رفضوا ذلك وأفتوا بحرمتها ونهوا عن قبولها، ومن هؤلاء سفيان الثوري، وأبو حنيفة النعمان، ومعمّر بن راشد (ت ٥٤٠هـ/٧٧٠م) وغيرهم.^{٢٠٩}

الخاتمة

- وفى نهاية دراستنا يمكننا أن نستخلص عدة نتائج أكدت الدراسة عليها وتوصلت لها ومنها:
- ١- أن أول فتوى سياسية فى العصر الأموى اختصت بأخذ البيعة ليزيد بن معاوية فى حياة والده ، كما أن أول فتوى سياسية فى العصر العباسى كانت بشأن ثورتى محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم.
 - ٢- أن الفتاوى السياسية فى العصر الأموى والخاصة بمنع تردد الفقهاء على السلاطين والحكام ورفض مناصبهم، وجدناه تستمر كذلك فى العصر العباسى الأول.
 - ٣- لم يجد القول بخلق القرآن الجو الذى ينمو ويتوسع فيه فى العصر الأموى حتى كان عهد المأمون فى العصر العباسى الأول فقوي القول به نتيجة لنفوذ المأمون ونفوذ علمائه حيث كان حريصاً على نصرته هذا القول بالبطش الشديد لكل مخالفه.
 - ٤- أحدثت محنة خلق القرآن أزمت وفتن كثيرة حيث اتهم الناس بشكل عام وغير دقيق كل فقهاء دار الخلافة بالقول بخلق القرآن وهو ما لم يحصل على أرض الواقع. كذلك أحدثت محنة خلق القرآن تغييراً جذرياً فى بعض الأجهزة الإدارية للدولة، وذلك من خلال الإطاحة بالقضاة الذين لم يسيروا على خط الدولة، وتم تولية قضاة غيرهم سايروا السلطة فى فكرتها ، وهو ما عمق الأزمة بين السلطة وأهل الفكر.
 - ٥- كان لأقوال المعتزلة لا سيما عدم اشتراطهم القرشية للخلافة، وثورتهم ضد الخليفة الذى لا يستجمع العدل، ومساندتهم للعلويين فى الثورات ضد السلطة الحاكمة-أثر كبير فى وقوع المعتزلة فى أزمة فكرية خطيرة مع السلطة الحاكمة أسفرت عن فتاوى خطيرة من فقهاء السلطة طعنت فى دين المعتزلة وأتهمتها بالزندقة.
 - ٦- أن فقهاء السلطة فى العصر العباسى الأول تخلوا عن السلطة فى بعض المواقف الأمر الذى أحدث شرخاً كبيراً بين السلطة وأرباب الفكر أدى إلى تنكيل السلطة بالمفكرين.
 - ٧- مثل الزنادقة مراكز قوى فى الدولة لانتماء بعض رجال الدولة إلى هذه الحركة، فضلاً عن كونها فى الغالب حركة متطرفين فكرياً يسعون لإعادة تراثهم الفكرى الفارسى نكاية فى التراث العربى، وكانت الأحاديث النبوية الشريفة هى الساحة التى لعب فيها الزنادقة وذلك لتأخر تدوينها وتفرق الرواة فى الأمصار.
 - ٨- ومن أخطر القضايا الفكرية التى تعاملت معها السلطة فى عهد أبى جعفر المنصور قضية الكاتب والأديب الشهير عبدالله بن المقفع الذى اتهم بالزندقة لأجل خلافات دينية وفكرية مع السلطة لا ترقى لزندقته.
 - ٩- أن قضية الأفشين تجسد حقيقة استغلال أرباب الفتيا لبعض القضايا الفكرية، وتوريط السلطة فى أزمة كبيرة مع قائد مرموق من قادة الدولة.
 - ١٠- أن السلطة العباسية جعلت القضاء بيد أهل رأى من أهل العراق، معتقدين أنهم بذلك سيسيظرون على الرعية وعلى أهل الفكر ويمنعون وقوع الخلاف بين السلطة وأصحاب الفكر ، وهو ما لم يحدث بل وقع العكس، إذ إن هذا الأمر دفعهم إلى معاقبة كل من يرفض ولاية منصب القضاء فى دولتهم معلنين أن الدولة لن تسمح لأى فكر أن يعارضها أو يرفض عرضها مهما كان صاحبه.

Abstract**English abstract: The ruling and the political Fatwa during the early Abbasid rule****BY Rakan zaar Al-Mutairi**

At the time of the Prophet Muhammad (PBUH), the fatwas or responses to Muslim questions were carried out according to a divine approach and divine revelation, as they were descended to the Prophet from heaven in the form of Quranic texts or revealed to him and not recited as the Qur'an is recited, which was known as the Sunnah. After the death of the Prophet, the senior companions assumed the task of issuing fatwas. They relied mainly in their fatwas on two sources, the Holy Qur'an and the Sunnah. Also in their fatwas, they avoided responding to matters that did not happen or take a place.

With the arrival of the Umayyad to power, the course of matters of the fatwa changed. The disagreement among Muslims over the legitimacy of the rule of the Umayyads led to the division of Muslims into political groups such as the Kharijites, the Shiites and others. These groups soon embroiled themselves in a sectarian cover, as their supporters from among the jurists sought to attack the Umayyad authority and question the legitimacy of their rule. On the other hand, the Umayyad authority mobilized their supporters from among the clerics to respond to their opponents and emphasize the principle of obedience of the ruler and the impermissibility of breaking his command.

This matter continued during the early Abbasid rule, but the dispute between the authority and religious scholars developed into philosophical doctrinal issues such as the issue of "creating the Qur'an". The Abbasid authority adopted this opinion and tried hard to impose it on the people, including the jurists, which caused a sharp juristic and intellectual conflict between the two parties. During that the Abbasid authority used oppression and torture against all the clerics who disagreed with their opinion.

Also, one of the issues noticed during the early Abbasid rule is that the authority sometimes used the accusation of heresy and the Fatwas that permit the killing of a heretic to get rid of some prominent statesmen whose loyalty and credibility to the Abbasid Caliph were under question.

In this study, we will discuss in some details the relationship between the ruling authority and the political fatwas that contradicted it during the first Abbasid rule.

الهوامش

- ١ سورة النساء، آية ٩٠.
- ٢ ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٣١/٧ مادة سلط.
- ٣ أندرو هيوود: النظرية السياسية، ترجمة لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٢٢٥.
- ٤ أنظر: معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ١٣٧/٨.
- ٥ أنظر: النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٣/٧٧٨.
- ٦ أنظر: لسان العرب، ١٥/١٤٥.
- ٧ أنظر: أدب المفتى والمستفتى، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ٧٢.
- ٨ أنظر: الفروق، تحقيق خليل منصور، عالم الكتب، بدون تاريخ، ٤/٥٣.
- ٩ أنظر: التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الريان للتراث، ص ٤٩.
- ١٠ الصافات آية ١١.
- ١١ أنظر: تفسير القرطبي، دار الشعب، القاهرة، ١٥/٦٨.
- ١٢ النساء آية ١٢٧.
- ١٣ الألووسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق محمد أحمد الأمد، عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ٤/٢٥١.

- ١٤ النساء آية ١٧٦ .
- ١٥ ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير آيات الكتاب العزيز، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٤/ ٢٦٧ .
- ١٦ اسئل معاوية بن أبي سفيان كيف حكمت الشام أربعين سنة رغم القلاقل قال: لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، قيل: وكيف؟ قال: لأنهم إن مدوها خلتها وإن خلوا مددتها. انظر: ابن حبان: روضة العقلاء نزهة الفضلاء، تحقيق محيي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٨/٥١٩٤٩م، ص ٧٢ .
- ١٧ ابن كثير : البداية والنهاية ، دار الغد العربي، القاهرة، ٣٠٨/١١ .
- ١٨ تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ، ص ٢١٣، ٢١٤؛ وانظر: ابن طاهر المقدسي: البدء والتاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٧/٦؛ الذهبي : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط ١، ١٤٠٩/٥١٩٨٩م، ٤٥٧/٢ .
- ١٩ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت، ٥٠٨/٤ .
- ٢٠ تاريخ خليفة بن خياط، ص ٢١٣، ٢١٤؛ وانظر: ابن طاهر المقدسي: البدء والتاريخ، ٧/٦؛ الذهبي : تاريخ الإسلام ، ٤٥٧/٢ ؛ محمد أمين صالح : العرب والإسلام من البعثة النبوية حتى نهاية الخلافة الأموية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٢٨٧؛ محمد حلمي : الخلافة والدولة في العصر الأموي، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ص ٩٦، ٩٧ .
- ٢١ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ٥٠٨/٤ .
- ٢٢ ابن رجب الحنبلي: الذيل على طبقات الحنابلة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٤/٢ .
- ٢٣ أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشر سنين. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، مكتبة مصر، القاهرة، ٣٢/١ .
- ٢٤ تاريخ خليفة بن خياط، ص ٢١٣، ٢١٤ .
- ٢٥ كان أبوه ممن استشهد في غزوة أحد ٥٣، وهو من الأوس .
- ٢٦ ابن سعد: الطبقات الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ٦٦/٥؛ وانظر: ابن كثير: البداية والنهاية، ٦١٠/١١ .
- ٢٧ ابن كثير: البداية والنهاية، ٦١٠/١١ .
- ٢٨ ابن كثير: البداية والنهاية، ٦١٥/١١ .
- ٢٩ ابن عبد البر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ١٥٣/٣ .
- ٣٠ ابن كثير: البداية والنهاية، ٦٢١/١١ .
- ٣١ ابن طولون: قيد الشريد من أخبار يزيد، تحقيق كرم حلمي، دار عين، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢ .
- ٣٢ ابن كثير: البداية والنهاية، ٦١٦/١١، ٦١٥؛ وانظر: ابن طولون: قيد الشريد من أخبار يزيد، ص ١٠٤، ١٠٣ .
- ٣٣ أكرم ضياء العمري: قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي، وزارة الأوقاف، قطر، ١٩٩٤م، ٤٦/٢ .
- ٣٤ ابن كثير: البداية والنهاية، ٨٠/٩ .
- ٣٥ ابن القيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق أحمد عبد السلام الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط ١، ١٤١٨/٥١٩٩٧م، ٣٩٩ /١ .
- ٣٦ نقلا عن المزي: تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠/٥١٤٠٠م، ٣٨٧/٢٠ .
- ٣٧ ابن سعد: الطبقات الكبير، ٤٥١/٥ .
- ٣٨ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٣٨٠/٦ .
- ٣٩ كفلت معرفة الإمام الزهري بحكم شرعي في مسألة أمهات الأولاد له لقاء الخليفة عبد الملك بن مروان مما أدى إلى توثيق صلته بالخلفاء الأمويين حتى وفاته عام ١٢٤ هـ .
- ٤٠ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٥٧٢/٥ .
- ٤١ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٠٥/٤ .
- ٤٢ الفسوي: البدء والتاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٨٢/١ .
- ٤٣ السيوطي: تاريخ الخلفاء، دار الفكر، القاهرة، ٢٣٩، ٢٣٨ .

- ٤٤ الكردي: مناقب الإمام الأعظم ، طبعه مجلس دائره المعارف، حيدر آباد، ١٣٢١ هـ، ص ٢٠٠.
- ٤٥ محمد أبو زهرة :تاريخ التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٣٦٦ .
- ٤٦الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق محمد زاهد الكوثري، وأبوالوفا الأفغانى، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، ط١٤٠٨، ٥٤، ص ٤٨ ؛ ابن حجر الهيتمي المكي ، الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، تحقيق عبد الكريم موسى المحييميد ، دار الهدى والرشاد، ص ٧٠.
- ٤٧الأصفهاني:مقاتل الطالبين، مكتبة عيسى البابى الحلبي، القاهرة، ص٢١٠؛ وانظر: البلاذرى: أنساب الأشراف، دار الفكر، بيروت، ٨٥/٣.
- ٤٨البلاذرى: أنساب الأشراف، ٨٠/٣ وما بعدها؛ وانظر: المسعودى: مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الفكر، بيروت ، ٣٠٦/٣.
- ٤٩ البلاذرى: أنساب الأشراف، ٩٥/٣-١٠٢.
- ٥٠الطبري: الامم والملوك، ج ٧، ص٥٧٧. ابن طباطبا: الفخرى فى الآداب السلطانية والولايات الدينية، دار صادر، بيروت، ص١٦٧، ١٦٦.
- ٥١سليمان فياض: أئمة الإسلام الأربعة، وكالة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٥ .
- ٥٢القارى الهاوى:الأئمة الجنية فى أسماء الحنفية، تحقيق عبد المحسن عبد الله أحمد ،الوقف السنى، العراق، ١٤٣٠م، ٢٠٠٩/٥١، ص٩١؛ وانظر:سليمان فياض:أئمة الإسلام الأربعة، ص٣٥ وما بعدها؛ عبد الرحمن الشرقاوى، أئمة الفقه التسعة، دار الشروق، القاهرة ، ص٦٨ .
- ٥٣عبد القادر بن أبي الوفا العربي: الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية. تحقيق، محمد عبدالله الشريف. دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٦٠٩. محمد أبو زهرة:تاريخ المذاهب الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٥٦/٢.
- ٥٤ الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.
- ٥٥ الأصفهاني: مقاتل الطالبين ، ٣٦٥.
- ٥٦ البغدادي: تاريخ بغداد ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣ / ٣٨٥.
- ٥٧ الأصفهاني: مقاتل الطالبين ، ٣٦٧.
- ٥٨سليمان فياض: أئمة الإسلام الأربعة ، ص ٣٦ .
- ٥٩ البغدادي:تاريخ بغداد ١٣/٤١٥؛ وانظر: عبد الرحمن الشرقاوى ، أئمة الفقه التسعة ، ص ٦٨.
- ٦٠اليعقوبى:تاريخ اليعقوبى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٧٥/٢؛ وانظر:الطبري:تاريخ الأمم والملوك، ٧/ ٥٣٧.
- ٦١شيخ الإسلام وإمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن انس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بنالحارث، وأمه عالية بنت شريك الأزدية ولد عام ٩٥هـ، وتوفى عام ١٧٩هـ. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسى، مؤسسة الرسالة، ١٩٤١ هـ/ ١٩٩٨م، ٩/٨، وما بعدها.
- ٦٢ابن كثير: البداية والنهاية ، ١٠ / ٩٠ . السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٤ .
- ٦٣ ابن خلكان: وفيات الأعيان ، ٤ / ١٣٧ .
- ٦٤الذهبي:سير أعلام النبلاء ، ٨ / ٨٤؛ وانظر:محمد أبو زهرة:تاريخ المذاهب الإسلامية، الهيئة، ص ٤٠٥ .
- ٦٥عزت قاسم أحمد: فقهاء المالكية وأثرهم فى المجتمع الاندلسى إلى نهاية عصر الخلافة، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ٢٧ ؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٦٣ / ٢ .
- ٦٦ محمد أبو زهرة:تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٤٠٦ .
- ٦٧أبي الفرج الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ١٣١. سميرة مختار اللبثي: جهاد الشيعة فى العصر العباسى الأول، دار الجبل، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م، ص١٥٦.
- ٦٨الذهبي: تاريخ الاسلام، ٦ / ٢٧ .
- ٦٩الطبري:تاريخ الأمم والملوك، ٧/٥٥٣؛ وانظر:ابن الأثير: الكامل، ٥/٥٥٢، ٥٣٠، ٥٢٩؛ السيوطى: تاريخ الخلفاء، ص٣١٧.
- ٧٠الأزدى:تاريخ الموصل، تحقيق على حبيبة، دار نور حوران، دمشق، ص١٨٩؛ وانظر:الطبري:تاريخ الأمم والملوك، ٧/٦٣٤؛ ابن الأثير: الكامل ، ٥ / ٥٦٣؛ الذهبي:سير أعلام النبلاء، ٦/ ٢١٩.
- ٧١الأزدى:تاريخ الموصل، ص١٨٨؛ وانظر:الطبري:تاريخ الأمم والملوك، ٧/٦٣٤؛ ابن الأثير: الكامل ، ٥ / ٥٦٣؛ الذهبي:سير أعلام النبلاء، ٦/ ٢٢٣.
- ٧٢ الإرجاء يأتى بمعنى التأخير كما في قوله تعالى:قالوا أرجه وأخاه أي أمهله وأخره ويأتى بمعنى إعطاء الرجاء وقد أطلق علي المرجنة هذا الاسم لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وكانوا يقولون:لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى

- ١٠٦ **يوم القيامة**، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار. أنظر: الشهرستاني: الملل والنحل، نشر محمد بن فتح الله بدران، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٣٩/١.
- ١٠٧ الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ٣٦٦.
- ١٠٨ البغدادي: تاريخ بغداد، ١٢ / ٢٩٦.
- ١٠٩ الأشعري، مقالات الاسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٥/١، وانظر: أحمد أمين: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٣/ ٨٣.
- ١١٠ البغدادي: تاريخ بغداد، ٢٧١/٥-٢٧٣؛ وانظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٤٤.
- ١١١ الذين قالوا بإمامة زيد بن علي ثم قالوا بالإمامة بعده في ولد فاطمة كائناً من كان بعد أن يكون عنده شروط الإمامة. أنظر: ابن النديم: الفهرست، تحقيق محمد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ص ٢٤٩، ٢٤٨.
- ١١٢ ابن سعد: الطبقات، ٦/ ٣٧٥؛ وانظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٧/ ٣٧١.
- ١١٣ ابن النديم: الفهرست، ص ٢٢٧.
- ١١٤ ابن قتيبة: المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٦٥؛ وانظر: أبو حنيفة الدينوري: الأخبار الطوال، تحقيق عبدالمنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣٣٧.
- ١١٥ أبي جعفر الطحاوي: شرح مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، شرح الإمام أبو بكر الرازي الجصاص. تحقيق، محمد العزازي. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٨.
- ١١٦ أنظر: الإمام الأعظم: أبو حنيفة النعمان، مجلة الوعي، العدد ٣٧٦ - السنة الثانية والثلاثين - جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - شباط ٢٠١٨ م.
- ١١٧ ابن قتيبة: المعارف، ص ٥١٩.
- ١١٨ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٦/ ٢١٩.
- ١١٩ سعد خلف الحنيطي: الفقيه والسلطان، دار البيارق، عمان، ط ١، ٤٢٠/٥١٩٩٩م، ص ١٣٤، ١٣٥.
- ١٢٠ وكيع: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، ٣/ ١٢٦.
- ١٢١ البغدادي: تاريخ بغداد، ١٣/ ٣٣٠.
- ١٢٢ ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٧٠.
- ١٢٣ ابن حجر: فتح الباري لشرح صحيح البخاري، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين، دار الريات للتراث، ٤٠٧/٥١٩٨٦م، ٣٣/١٣-٣٩؛ وانظر: سعد خلف الحنيطي: الفقيه والسلطان، ص ١٨٠.
- ١٢٤ المزي: تهذيب الكمال، ١٦/ ٤١٩.
- ١٢٥ المزي: تهذيب الكمال، ١١/ ٣٩٧.
- ١٢٦ البغدادي: تاريخ بغداد، ٥/ ٢٧٤.
- ١٢٧ المزي: تهذيب الكمال، ٢٢/ ٣٣٠، ٣٢٩.
- ١٢٨ العقيلي: الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٤٠٤/٥١٩٨٤م، ٣/ ٣٠١.
- ١٢٩ العقيلي: الضعفاء، ١/ ٢٣٢، ٢٣١؛ وانظر: سعد خلف الحنيطي: الفقيه والسلطان، ص ١٨٤.
- ١٣٠ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٨/ ٥٨.
- ١٣١ الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ٣٧٦.
- ١٣٢ الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ٣٧٦.
- ١٣٣ تعرض الإمام الشافعي لفنتنة حال ولايته قضاء اليمن في عهد هارون الرشيد بسبب وشاية بعض أهل العلم ممن أكل الحقد والحسد قلوبهم.
- ١٣٤ مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٤٦٦.
- ١٣٥ محمد عمارة: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ١٧٤؛ وانظر: شمس الدين محمد عبداللطيف: أبو حنيفة وآراؤه الكلامية، أطروحة ماجستير، آداب الإسكندرية، ٤٢٠/٥١٩٩٩م، ص ٢٠٨.

- ١٠٢ ابن الخياط المعتزلي: الانتصار والرد على ابن الروندی الملحد، تحقيق نبيرج، القاهرة، ط ١٩٢٥م، ص ١٦١، ٩٨؛ وانظر: محمد عمارة: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، ص ١٥٥؛ شمس الدين محمد: أبو حنيفة وآراؤه الكلامية، ص ٢٠٨ .
- ١٠٣ شمس الدين محمد: أبو حنيفة وآراؤه الكلامية، ص ٢٠٨ .
- ١٠٤ محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي أبو عبدالله ولد بواسطة سنة ١٣٢ هـ وكان أبوه من جند الشام لازم أبا حنيفة وحمل عنه الفقه والحديث وسمع من سفيان الثوري وقيس بن الربيع وغيرهم، عنه انظر: الكيرانوي، أبو حنيفة وأصحابه، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٩٩ .
- ١٠٥ أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الانصاري كان من أهل الكوفة وهو صاحب أبي حنيفة، كان فقيها عالما، غلب عليه مذهب أبي حنيفة وأول من دعى بقاضى القضاة تولى القضاء للمهدى، الهادى، الرشيد ولد عام ١١٣ هـ وتوفى عام ١٨٢ هـ عنه انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٠٨/٧ وما بعدها .
- ١٠٦ البغدادي، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ص ٣٥١ - ٣٥٢؛ محمد أبو زهرة، تاريخ الجدل، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٧٨؛ محمد أبو زهرة، الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٠٤ .
- ١٠٧ البلخي وآخرين: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، دار الفارابي، بيروت، ١٤٣٩م، ١٧/٥١، ص ٢٦٩ .
- ١٠٨ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ١٤٨/٧ .
- ١٠٩ الديلم: تقع بأرض الجبال قرب قزوین أكثرهم من بنى تمیم لذلك تراهم يميلون إلى الأدب والعربية ومنهم ملوك آل بويه. أنظر القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٣، ١/٣٣٠ .
- ١١٠ ابن طباطبا: الفخرى، ص ١٩١ .
- ١١١ الحسن بن زياد الولوى الكوفي صاحب أبي حنيفة. ولى القضاء وكان حافظاً لرواية أبي حنيفة. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٥٤٤/٩ .
- ١١٢ أبو البخترى: هو وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن عبدالمطلب بن قصى بن كلاب القرشى كان متروك الحديث مشهوراً بوضعه انتقل من المدينة إلى بغداد فى عهد هارون الرشيد فولاه القضاء توفى عام ٢٠٠ هـ. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٣٧٥/٩ .
- ١١٣ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٨/٢٤٧ وما بعدها .
- ١١٤ الكوثري: بلوغ الامانى فى سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني، مكتبة الخانجي، ص ٤٠-٤١ .
- ١١٥ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٨/٢٤٧؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ٢/١٩٢ .
- ١١٦ محمد الدسوقي: محمد بن الحسن الشيباني وأثره فى الفقه الإسلامى، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٧م، ١٩٨٧م، ص ٨٧ .
- ١١٧ الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الافغانى، ط ٤، بيروت ١٤١٩ هـ، ص ٩٥ .
- ١١٨ ابن تيمية: العقيدة الحموية الكبرى، ص ١٥؛ محمد إبراهيم الفيومى: الفرق الإسلامية وحق الأمة السياسى، القاهرة، ط ١٩٩٨، ص ٢٤٧. أحمد فريد رفاعى: عصر المأمون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧، ١/٣١٠ .
- ١١٩ هيو كينيدي: بلاط الخلفاء، ترجمة فائزة إسماعيل أكبر، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٣٠٨؛ وانظر: أحمد فريد رفاعى، عصر المأمون، ١/٣١١ .
- ١٢٠ أحمد بن أبي دؤاد: (١٦٠ هـ - ٢٤٠ هـ) أخذ الاعتزال عن هياج بن العلاء السلمى صاحب واصل بن عطاء، كان قاضياً للقضاة، ثم وزيراً، واستمر علو نجمه ثمانية وعشرين سنة (٢٠٤-٢٣٢ هـ) واستطاع بنفوزه بلاط الخلفاء أن يجعلهم يحملوا الناس على العمل مذهب المعتزلة. انظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ١/٦٣-٦٨ .
- ١٢١ ديمترى غوتاس: الفكر اليوناني والثقافة العربية، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٠-٢١ .
- ١٢٢ طيفور: كتاب بغداد تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣م، ٢٠٠٢م، ص ٤٦، ٤٥؛ وانظر: شوقى ضيف: العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة، ص ١٠٥ .
- ١٢٣ السيوطى، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠ .
- ١٢٤ السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، فيصل عيسى البابى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣م، ١٩٦٤م، ٢/٦٠ .
- ١٢٥ التتوخى: بشوار المحاضرة، تحقيق عبود الشالجي، ط. بيروت، ١٩٧٣م، ١/٢٧٤ .
- ١٢٦ ابن المرتضى: المنية والأمل في شرح الملل والنحل، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م، ٢/١٠٣-١٠٥ .
- ١٢٧ شمس الدين عبد اللطيف: أبو حنيفة وآراؤه الكلامية، ص ١١٧-١١٨ .

- ١٢٨ وصية الإمام الأعظم رحمه الله: مخطوطة معهد الثقافة والدراسات الشرقية، نسخة من مكتبة المصطفى الإلكترونية، ص ٢ .
- ١٢٩ شمس الدين عبد اللطيف: أبو حنيفة وأراؤه الكلامية ، ص ١٦١ .
- ١٣٠ أبو يوسف: كتاب الخراج ، دار المعرفة، بيروت، ص ٥ .
- ١٣١ محمد الدسوقي: محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي ، ص ١٣٧ .
- ١٣٢ التقى الغزى: الطبقات السنبة في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، ط ١ ١٩٨٣م، ٦٥/١ .
- ١٣٣ الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، ص ٤٣ .
- ١٣٤ التقى الغزى: الطبقات السنبة في تراجم الحنفية، ص ٦٥؛ وانظر: محمد أبو زهرة: أبو حنيفة، ص ١٦٠ .
- ١٣٥ ابن كثير: البداية والنهاية، ٣٦٣/١٤ .
- ١٣٦ محمد أبو زهرة: أبو حنيفة، ص ١٦١؛ وانظر: محمد الدسوقي: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي ، ص ١٣٧ .
- ١٣٧ ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق على محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ ١٩٩٨م، ١٤١٨/٥١٤١٨م، ص ٤٠٤؛ أحمد أمين: ضحى الإسلام، ١٨٣/٣، حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ٢٠٣/٢ .
- ١٣٨ الكندي: تاريخ ولاة مصر ووليه كتاب تسمية قضائتها، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧، ١٩٨٧م، ص ٣٤٠؛ وانظر: ابن حجر: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ٤٠٤ .
- ١٣٩ أنظر: تاريخ اليعقوبي، ١٩٦/٣ .
- ١٤٠ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٢٧٧/١؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ٢٢٨/٢ .
- ١٤١ أحمد عبدالعزيز: الأمن في بغداد خلال العصر العباسي الأول، ص ١٤٥ .
- ١٤٢ ابن كثير: البداية والنهاية، ٣٦٧/١٤، ٣٦٦ .
- ١٤٣ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٦٣١/٨ .
- ١٤٤ الثعالبي: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص ١٥٦؛ وانظر: سامي عابدين: قصر المأمون وأثره على العصر، دار النهضة العربية، بيروت ، ط ٢، ١٤٢٢، ١٤٠١/٥١، ٢٠٠١م، ص ١٢٢ .
- ١٤٥ الثعالبي: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ١٥٦؛ وانظر: سامي عابدين: قصر المأمون، ص ١٢٢ .
- ١٤٦ محمد رجب البيومي: أبرياء ويتهمون، هدية مجلة الأزهر، شهر ذى القعدة، ١٤٢٦هـ، ١٤٣/١ .
- ١٤٧ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٦٣/١؛ وانظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ١٢٥/٦؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٧٧/١١؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ٣٠٤/٢ .
- ١٤٨ ابن العمراني: الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، دار الأفاق العربية، القاهرة، ص ١٠٥ .
- ١٤٩ جماعة من عامة الناس ظهروا في بغداد منذ القرن الثالث الهجري، كانوا يهدفون للتخلص من المظالم والمفاسد التي عانت منها عاصمة الخلافة العباسية .
- ١٥٠ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٦٧/١١ .
- ١٥١ الذهبي: تاريخ الإسلام، ١٩٣/٦ .
- ١٥٢ أحمد محمد الحوفي: تيارات ثقافية بين العرب والفرس، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١٣٩٨، ٥٣، ١٩٧٨م، ص ١٢٧ .
- ١٥٣ السيوطي: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق محمد بن لطفى الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٤٠٤، ٥٢، ١٩٨٤م، ص ٢١٣ - ٢١٤؛ وانظر: سميرة مختار الليثي: الزندقة والشعبوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨م، ص ١٨٢، ١٨١ .
- ١٥٤ أحمد محمد الحوفي: تيارات ثقافية بين العرب والفرس، ص ١٥٨-١٦٠ .
- ١٥٥ فاروق عمر فوزي: التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ١١٦/١ .
- ١٥٦ محمد نبيه حجاب: مظاهر الشعبوية في الأدب العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦١م، المقدمة ، ص د .
- ١٥٧ أحمد محمد الحوفي: تيارات ثقافية بين العرب والفرس، ص ١٥٧، ١٥٦ .
- ١٥٨ سميرة مختار الليثي: الزندقة والشعبوية، ص ١٨٢ .

- ١٥٩ الشعبية هي فرقة تصغر من شأن العرب، ولا ترى لهم فضلاً على غيرهم. أنظر: أحمد أمين: ضحى الإسلام، ٥٦/١؛ محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٣٥، ٣٦/١.
- ١٦٠ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٤٨/٨، ٤٧؛ وأنظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ٦٤٤/٢.
- ١٦١ الذهبي: ميزان الاعتدال، ٦٤٤/٢.
- ١٦٢ أحمد عبدالعزيز: الأمن في بغداد خلال العصر العباسي الأول، ص ١١٩.
- ١٦٣ انتسر هو أحد فضلاء الفرس وقيل أحد رؤساء الدين في عهد أردشير مؤسس الأسرة الساسانية أنظر: عبد اللطيف حمرة: ثلاث شخصيات في التاريخ، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٤٩ وما بعدها.
- ١٦٤ حسين علي جمعة: ابن المقفع وتهمة الزندقة، ثقافتنا للدراسات والبحوث، عدد ٢٩، ١٤، ١٨، ٥/١٨، ٢٠٠٨م، ص ٦٨.
- ١٦٥ هو طبيب كسرى أنو شروان الذي سرق كتاب كليله ودمنة سراً في القرن السادس للميلاد، بأمر من كسرى، ثم ترجمه إلى الفارسية.
- ١٦٦ أصل هذا الكتاب باللغة الهندية، ألفه حكيم هندي يدعى بيدبا.
- ١٦٧ بيدبا: كليله ودمنه، تعريب ابن المقفع، تحقيق عبدالوهاب عزام وطه حسين، دار القلم، بيروت، ص ٦٤.
- ١٦٨ ابن بابويه القمي: التوحيد، صححه وعلق عليه هاشم الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٠هـ، ص ١٢٢.
- ١٦٩ الجهشيارى: الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٠٤؛ وأنظر: ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ٢٦٩/١٨، خليل مردم بك، ابن المقفع، مكتبة عرفة بدمشق، ١٩٣٠، ص ٣٥؛ محمد رجب البيومي: أبرياء ويتهمون، ١٠٢/١.
- ١٧٠ عبد اللطيف حمرة: ثلاث شخصيات في التاريخ، ص ١٩٠؛ وأنظر: محمد رجب البيومي: أبرياء ويتهمون، ١٠٣/١، ١٠٢.
- ١٧١ الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ١٠٤. وأم سفيان هي ميسون بنت المغيرة بن المهلب.
- ١٧٢ الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ١٠٦، ١٠٧.
- ١٧٣ عبد اللطيف حمرة: ابن المقفع، دار الفكر العربي، ص ٢٢٢ - ٢٣٢؛ وأنظر: فيكتور الكك: ابن المقفع أديب العقل، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٢ - ١٤.
- ١٧٤ عبد اللطيف حمرة: ثلاث شخصيات في التاريخ، ص ١٩١.
- ١٧٥ الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ١٠٩ - ١١٠.
- ١٧٦ الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ١١٠ وما بعدها.
- ١٧٧ هيو كينيدي: بلاط الخلفاء، ص ٢٩٧.
- ١٧٨ الطبري: الأمم والملوك، ١٠٥/٩. محمد رجب البيومي: أبرياء ويتهمون، ٣٣/٢.
- ١٧٩ الطبري: نفس المصدر.
- ١٨٠ الطبري: نفس المصدر. تفاصيل لبأمر كما يوردها الطبري أن الأفشين طمع في ولاية خراسان، فاستغل فرصه إمتعاض المعتصم من آل طاهر ولاية خراسان، وأخذ يرأس المزيار ويحرضه على الخلاف مع المعتصم ظناً منه أنه إذا خرج المزيار عن الطاعة فإن المعتصم سوف يوجهه (الأفشين) لمحاربتة ويعزل عبدالله بن طاهر ويوليّه هو خراسان.
- ١٨١ هي إحدى مدن إقليم بلاد ما وراء النهر في العصر العباسي، وتقع ما بين فرغانة وخجندة؛ وهي عامرة ذات نعمة وفيرة، لها مدينة ورساتيق كثيرة. يرتفع منها النبيذ الكثير، ومن جبالها الحديد؛ وليس بها نهر تجرى فيه سفينه ولا بها بحيره غير أنّ مزارعها ومراعيتها وقرها عامره خصبه كثيره الخير؛ ويقال إن فيها أربعمانه حصن ولها واد عظيم يأتي من نهر سمرقند، توجد في ذلك الوادي سبائك الذهب. أنظر: ابن خردادبة: المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٨٩، ٨٠؛ ابن حوقل: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٤١٣-٤١٦؛ مجهول: حدود العالم، تحقيق السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ص ١٢٩؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، دار العراب، دمشق، دار نور حوران، دمشق، ٥٠٣/١؛ الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ص ٦٠.
- ١٨٢ الطبري: الأمم والملوك، ١٠٧/٩.
- ١٨٣ الطبري: الأمم والملوك. ١٠٨/٩. وقد انتشرت قصة عدم اختتان الأفشين بين العامة حتى أن حمدون بن إسماعيل في لقائه الأخير بالأفشين قبل الموت سأله قائلاً: وَسَأَلْتُهُ هَلْ هُوَ مُطَهَّرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ؟ فَقَالَ: (إلى مثل هذا الموضوع) إِنَّمَا قَالَ لِي هَذَا، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، لِيَقْضَحَنِي إِنْ قُلْتُ نَعَمْ، قَالَ: تَكْتَفُفْ، وَالْمَوْتُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتَفُفَ بَيْنَ يَدَيْ النَّاسِ، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتَ أَكْتَفُفَ بَيْنَ يَدَيْكَ حَتَّى تَرَانِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ صَادِقٌ. أنظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ٧٠/٦؛ هيو كينيدي: بلاط الخلفاء، ص ٢٩٨.

- ١٨٤ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٨-١٠٩. يشمل إقليم الصغد الأراضى الخصبة بين نهري جيحون وسيحون، ويقع وسط مملكة ما وراء النهر، وتعتبر سمرقند قصبه الصغد. أنظر: ميرفت رضا: الحياة الثقافية في إقليم الصغد منذ قيام الدولة السلجوقية حتى الغزو المغولي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢١ وما بعدها.
- ١٨٥ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٧. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ٦/ ٧٠؛ وانظر: محمد رجب البيومي: أبرياء وبتهمون، ٢/ ٣٥، ٣٤.
- ١٨٦ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٧. هيو كينيدي: بلاط الخلفاء، ص ٢٩٧.
- ١٨٧ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٩. محمد رجب البيومي: أبرياء وبتهمون، ٢/ ٣٤.
- ١٨٨ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٩. محمد رجب البيومي: أبرياء وبتهمون، ٢/ ٣٥.
- ١٨٩ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١٠٧-١٠٨. محمد رجب البيومي: أبرياء وبتهمون، ٢/ ٣٥.
- ١٩٠ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١١٢-١١٣. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ٦/ ٦٩.
- ١٩١ الطبري: الأمم والملوك. ٩/ ١١٤. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ٦/ ٦٩، ٧٠.
- ١٩٢ خطب في الناس قائلاً "أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيه، أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرثه، وأعطيه بإذنه، وقد جعلني الله فقلاً عليه، إن شاء أن يفتحنى لأعطياتكم وقسم فيكم وأرزاقكم فتحني، وإن شاء أن يقفلني أقفلني، فأرغبوا إلى الله أيها الناس." الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٨/ ٨٩.
- ١٩٣ محمد بن الحسن الشيباني: كتاب الحجة على أهل المدينة، تحقيق مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب، بيروت، ط ١٤٣٠، ٥٣، المقدمة، ص ١١.
- ١٩٤ الموفق بن أحمد المكي: مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ٢٠١٩م، ١/ ٢١٥؛ الذهبي، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، ص ٢٦- ٢٧؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١/ ١٠٧٥؛ السيوطي: تزيين الممالك في مناقب سيدنا الإمام مالك، المطبعة الخيرية، ط ١٣٢٥، ١هـ، ص ١٣؛ الهيثمي المكي: الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ص ٦٥.
- ١٩٥ القارى الهروي: الإثمار الجنية في أسماء الحنفية، تحقيق عبد المحسن عبد الله أحمد، الوقف السنّي، العراق، ١٤٣٠/٩م، ص ٩٢.
- ١٩٦ التقى الغزوي: الطبقات السنّية في تراجم الحنفية، ١/ ٦٢؛ السيوطي: تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة، تحقيق محمود محمد محمود، حسن نصار، بيروت، ١٩٩٠م، ص ١١٤؛ الهيثمي المكي: الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ص ٦٧، ٧٠؛ الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ص ٢٦، ٢٧.
- ١٩٧ عن ذلك بالتفصيل أنظر: الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٤٢٢ وما بعدها.
- ١٩٨ الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، ص ٣٥.
- ١٩٩ انظر في ذلك كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لأبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة.
- ٢٠٠ عبد الرحمن الشراوى: أئمة الفقه التسعة، ص ٦١.
- ٢٠١ القارى الهروي: الإثمار الجنية في أسماء الحنفية، ص ١١٨.
- ٢٠٢ المزي: تهذيب الكمال، ٥/ ٨٨.
- ٢٠٣ الأصفهاني: حلية الأولياء، ٦/ ٣٨٧.
- ٢٠٤ المزي: تهذيب الكمال، ٧/ ٦٦؛ وانظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٦/ ٢٩٣.
- ٢٠٥ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٣/ ٣٣.
- ٢٠٦ البغدادي: تاريخ بغداد، ٩/ ٢٩١، ٢٩٠.
- ٢٠٧ البغدادي: تاريخ بغداد، ٩/ ٢٨٧، ٢٨٦.
- ٢٠٨ الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١/ ١٩٨.
- ٢٠٩ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٢/ ٣٨٩؛ وانظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١/ ١٩١؛ المزي: تهذيب الكمال، ٢٩/ ٤٣٨.